جامعــة مـولـود معـمـري تيـزي وزو

كليــة الحقوق والعلوم السياسية

قسـم العلـوم السياسيـة

ليبيا بين "التغيير والفوضى"

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية وإقليمية

من إعداد الطالبتان:

– سماعيل تنهنان.

– سعادة نوارة.

إشراف الأستاذة:

– خليدة خلاصي.

لجنة المناقشة:

أ. ونوغي مصطفى.....رئيسا

أ. خليدة خلاصي ..... مقررا ومشرفا

أ. بن بولعيد فريد ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2014م– 2015م.

كلمة الشكـــر

لله الفضل من قبل ومن بعد فالحمد لله خالص الشكر الجزيل وفائق التقدير والاحترام للأستاذة المشرفة "**خليدة خلاصي**" على صبرها وحرصها على إتمام هذا البحث في أحسن صورة .

ونتقدم للجنة الموقّرة بالشكر المسبق على قراءة هذه الرسالة.

وإلى كل قارئ متأمل ببحثنا هذا.

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى أجمل وأروع من رأتهما عيناي "أمي وأبي".

إلى جدتي التي كانت تحثني على الدراسة والعمل.

إلى أخواتي سيليا، ليديا، حنان، شهرة وياسمين.

إلى من عرفت معهما معنى الصداقة والأخوة الحقيقية تنهنان، ليندة.

بدون أن أنسى أستاذتي المشرفة "**خليدة خلاصي**" لتقديمها يد المساعدة.

وإلى كل من عرفني من قريب أو من بعيد.

نوارة

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى أجمل وأروع من رأتهما عيناي "أمي وأبي".

إلى جدتي التي كانت تحثني على الدراسة والعمل.

إلى زوجي محمد.

إلى أخواتي ويزة، ديهية، كاهنة، وإخواني مسينسا، موراد وسيفاكس.

إلى كل أقاربي

إلى من عرفت معهما معنى الصداقة والأخوة الحقيقية لامية، ليندة، تسعديت، مريم وحسيبة

وبدون أن أنسى أستاذتي المشرفة "**خليدة خلاصي**" لتقديمها يد المساعدة.

وإلى كل من عرفني من قريب أو من بعيد.

تنهـان

الخطــة:

الفصل الأول: قراءة جيوسياسية لليبيا.

المبحث الأول: المعطيات الجغرافية والطبيعية لليبيا.

المطلب الأول: دور العامل الجغرافي.

المطلب الثاني: دور الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في ليبيا قبل ثورة 2011.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي لمعمر القذافي.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في النظام الليبي.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الليبية.

المبحث الثالث: طبيعية المجتمع الليبي.

المطلب الأول: النظام القبلي في عهد القذافي.

المطلب الثاني: دور العامل القبلي في النظام السياسي.

الفصل الثاني: الأزمة الليبية وتداعياتها.

المبحث الأول: الثورة الليبية وعواملها.

المطلب الأول: الثورة الليبية.

المطلب الثاني: عوامل اندلاع الثورة الليبية.

المبحث الثاني: الفواعل المشاركة في الأزمة الليبية.

المطلب الأول: الفواعل الدولية اتجاه الأزمة.

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية اتجاه الأزمة.

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية داخليا وإقليميا.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة داخليا.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة إقليميا ودوليًا.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر ليبيا من الدول التي استرجعت سيادتها بعد الاستقلال، الذي قام على أثر النظام الملكي الذي اعتمد على الحكم الفردي بزعامة الملك إدريس السنوسي إذ عرفت ليبيا انقلابا على الحكم الملكي، وذلك من طرف مجموعة من الضباط الأحرار في سنة 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي، وقد أصبحت تعتمد على النظام الجمهوري في الحكم، والذي عرفت فيما بعد بالجماهيرية العظمى، حيث برزت توجهات جديدة في طابع الحكم بمؤسسات وآليات جديدة غير موجودة على مستوى العالم منها، اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية الأمر الذي حصر السلطة ومفاصيل العملية السياسية في يد العقيد معمر القذافي وأتباعه وقد حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي فضلا عن حصر جميع الامتيازات في معمر القذافي وأفراد عائلته، ما دفع الشعب إلى احتجاجات ومطالبة النظام بإصلاحات على جميع المستويات، إلا أن مسار الاحتجاجات اخذ طابعا عنيفا وقد تحول إلى نزاع مسلح بين الطرفين، ما أعطى المبرر للتدخل المنظمات والقوى الدولية والإقليمية بشرعية دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 من اجل فرض حظر طيران على ليبيا لحماية المدنيين، الأمر الذي أنهى الصراع لصالح المحتجين، إلا أن مرحلة ما بعد القذافي عرفت صراعات داخلية بين مختلف المليشيات، وعجز الدولة على فرض هيمنتها الذي أدى لتأزم الوضع الليبي والذي انعكس سلبا على دول الجوار الإقليمي والدولي، فالإشكال المطروح: **إلى أي مدى ساهمت الأزمة الليبية في تغيير النظام السياسي القائم؟ وما هي أثارها المحلية والإقليمية؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما هي طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي؟
- أين ليبيا من التغيير اليوم؟
- هل حققت الثورة أهدافها بالتغيير أم أنها دخلت في دوامة الفوضى واللااستقرار؟

فرضيات الدراسة:

1. إذا كان نظام العقيد القذافي نظامًا استبداديا قمعيا، فإن ذلك سيؤدي إلى دخوله في أزمات تساهم في انتشار الفوضى.
2. الأسباب السياسية الداخلية وحدها كافية لانتفاضة الشعب الليبي لإسقاط نظام العقادي.
3. إذا كان التدخل الخارجي في ليبيا يهدف إلى نشر الديمقراطية هذا سيؤدي حتما إلى دخول ليبيا في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

الإطار الزماني والمكاني:

- الحدود الزمنية: اقتصرت الفترة منذ بداية الأزمة الليبية 2011.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على رصد الأحداث التي شهدتها ليبيا في عملية التغيير السياسي وتأثيرها على دول الجوار.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الثورة:

كلمة في اللغة العربية جاءت من الفعل يثور، ثار، ثورة، وتعني في الأصل الهيجان أو اشتداد الغضب والاندفاع العنيف[1].

[1]– شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماعي السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة**، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص 47.

تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنّها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريًا وجوهريًا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية[1].

تعرفها الأدبيات السياسية والاجتماعية على أنها حركة سياسية نحاول من خلال الشعب أو أدوات الجيش الخروج من الوضع السياسي الراهن بهدف التغيير ويكون هنا التغيير شاملا وجذريا في المجتمع[2].

مفهوم الأزمة:

يشمل مفهوم الأزمة تعريفين تعريف لغوي واصطلاحي، فاللغوي يعرف الأزمة على أنّها من فعل أزم على الشيء أزما عض بالفم كله عضا شديدًا، ويقال أزمة السنة أي اشتد قحطها[3].

يعرفها قاموس "المورد" أنّها تغيير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة.

أما التعريف الاصطلاح: مصطلح الأزمة تنحدر من الكلمة الفرنسية "Crise" من الكلمة اللاتينية "Crisis" والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية "Krisis"[4].

وقد تعرف الأزمة حسب Le petit Larousse على أنّها تمثل المرحلة التي يعاني منها أو يمر عبرها الفرد سواء في المستوى السياسي أو الاقتصادي[5].

---

[1]– وفاء لطفي، **الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية**، (جامعة القاهرة)، ص 02.

[2]– خالدي علوي العرداوي، **الربيع الربيعي: ثورات لم تكتمل**، (مركز الفرات، 2013)، ص02.

[3]- علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات تعريفها، أبعادها، أسبابها**، (2011)، ص02.

[4]– نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة دكتوراه، (جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، 2012– 2013)، ص 02.

[5] – Dictionnaire, **le petit Larousse**, Française, P 101.

الأزمة حسب قاموس راندام: «ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير»[1].

الاحتجاج:

يعرفه معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي).

احتجاج: مصدر احتج[2].

جمع احتجاجات.

احتجاج رسمي: بيان مكتوب يتضمن اعتراضا على حالة راهنة ومطالبًا بتغييرها.

ويعرفه المجلس الوطني لحقوق الإنسان: «الإحتجاج هو واحد من وسائل التعبير وإبداء الرأي الأربعة المتمثلة في وسائل فردية ووسائل شفوية وأخرى مكتوبة وهي وسائل رغم ما يبدو عليها من انفصال عن بعضها، فإنها في حالة الاحتجاج تتداخل بحيث يتم الجمع بين التعبير الشفوي أو التصويري، وذلك بالإضافة إلى أنّ الاحتجاج يتم مصحوبا بهذه الوسائل التعبيرية في الشارع العام، في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي على مرأى ومسمع ممن حضره»[3].

الانتفاضة:

يعرفها معجم اللغة العربية المعاصرة على أنّه اسم مرّة من انتفض وانتفض يعني ارتعاشة كما تعني كلمة انتفاضة الخوف أو الحمى، انتفاضة من البرد[4].

يعرفه "المسالك" على أنها « مقاومة شعبية مستمرة ومواجهة حضارية شاملة، بكافة الوسائل المدنية أو العنيفة أو كلاهما معًا، تجمع بين التصاعد والخبو، من جماعة إنسانية أو أفراد، لظلم أو فساد أو منكر أو تخلف أو تبعية أو وهون، وقع عليهم من قوة داخلية

---

[1] – Randouh, Randou, **House dictionary of english language**, (Newyorks Randon house, 1969).

[2]– معجم المعاني، في : **www.majim.com**

[3]– المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في: **http://web.facebook.com/notes//37316631076109/**

[4]– معجم اللغة العربية المعاصرة،في: **www.maajim.com**

مستبدة أهوائها وبقائها في السلطة أو من قوة قمع خارجية استعمارية أكثر قوة، تهيمن على مصير هذه الجماعة أو هؤلاء الأفراد، فتسعى إلى سلب إرادتهم وطمس هوياتهم واستغلال أرضهم ونهب ثرواتهم أو النيل من مقدساتهم، أو إبادتهم لكن هذه الجماعة وهؤلاء الأفراد ينجحون في التخلص منها والتحرر بقوة إرادتهم وتضحياتهم وصبرهم»[1].

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كونها تعالج إحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية والتي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين والمحللين حول الاختلافات الكبيرة التي فتحتها موضوع التدخل في ليبيا على الساحة الدولية، فيمكن استخلاص أهمية الموضوع من خلال:

- كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية وأن جميع الأحداث التي تحدث فيها لا تؤثر على ليبيا فقط بل إقليميا ودوليًا.
- كون النظام السياسي الموجود في ليبيا مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة مما يجعل الدراسة تنصب على طبيعة النظام السياسي.
- كون أن الأحداث في ليبيا، كان للعامل الخارجي دور كبير لعبت فيه الدول الكبرى أدوارً رئيسية فيها، وذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية.

أسباب اختيار الموضوع:

- دراسة النظام الليبي والبحث عن دور شخصية معمر القذافي في تأزم الأوضاع في ليبيا.
- دراسة ليبيا من جميع الجوانب باعتبارها قطر من أقطار المغرب العربي وانعكاسات أزمته إقليميا ودوليًا.

[1]– المسالك، في: **www.almasalik.com**، تاريخ الإطلاع: 22/07/ 2015.

أدبيات الدراسة:

لدراسة الموضوع اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة التي تتماشى ومحاور الدراسة من بينها:

أ- دراسة للدكتور هنري حبيب:

التي تندرج تحت عنوان "ليبيا بين الماضي والحاضر"، حيث بينت هذه الدراسة أهمية المقومات الجغرافية التي تمتلكها ليبيا من مساحة وتضاريس والدور الذي تلعبه هذه المقومات في رسم الملامح الدولية الليبية، وصولا إلى الموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا ودور النفط وموقعه في الاقتصاد الليبي. كما أظهرت هذه الدراسة خصائص دولة ليبيا وكل ما يتعلق بالنظام السياسي الليبي بزعامة العقيد القذافي.

ب- مذكرة ماجستير: من إعداد علاء الدين زردومي بعنوان "التدخل الأجنبي ودروه في إسقاط نظام القذافي":

حيث سمحت لنا هذه الدراسة بالتطرق إلى النظام القذافي والفترة التي تلت إسقاطه ومعرفة أهم العوامل التي أدت لاندلاع شرارة الأزمة الليبية ودور التدخل الخارجي في ليبيا. كما ساعدتنا هذه الدراسة في إبراز اهم الفواعل المشاركة في الأزمة الليبية الدولية والإقليمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع الأزمة الليبية، تحليل طبيعة نظام الحكم وخصوصيته التي يتميز بها عن باقي الأنظمة الأخرى، الكشف عن الأهداف الأساسية للفواعل المشاركة في القضية الليبية ودروها في إسقاط نظام القذافي، ومدى تأثير الأزمة الليبية على دول الجوار في المنطقة.

الإطار المنهجي:

أ- المنهج التاريخي:

من خلال التطرق لأهم المراحل والمحطات التي مرت بها ليبيا منذ الاستقلال على اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، وكذلك رصد المراحل التاريخية التي عرفها النظام السياسي الليبي وتتبع التطورات التاريخية للسياسة الخارجية الليبية.

ب- المنهج الإحصائي:

كمنهج مساعد من خلال إبراز الإمكانات الاقتصادية التي تتملكها ليبيا ويظهر ذلك في الفصل الأوّل.

جـ- منهج دراسة الحالة:

يقوم على دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة فردًا أو منظمة إدارية أو نظامًا سياسيًا، أو دولة، وانصبت دراستنا على الأزمة الليبية من خلال دراسة لأهم الأسباب المكونة للأزمة وتأثيرها داخليا وانعكاساتها إقليميا ودوليًا، ويظهر ذلك في الفضل الثاني.

كما اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الاقترابات ومن بينها:

- اقتراب النخبة:

المقصود به تركيز القوة في يد أقلية، وعدم انتشارها في المجتمع، بحيث ترى النخبة بأنّ القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة[1]، وفي تعريف آخر، النخبة السياسية عبارة عن مجموعة صغيرة، نسبيا، منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية[2]، وهناك من يعرفها أنها كبار موظفي

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات**، (الجزائر، دار هومة، 2002)، ص 195.

[2]- فاروق يوسف أحمد، **القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية**، (القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1985)، ص 119.

الحكومة الإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأستقراطية. وهذا ما نلاحظه في نظام القذافي بحيث أن السلطة في يده وحاشيته والمقربين منه دون السماح للفئات الأخرى في المشاركة في الحياة السياسية.

- الاقتراب القانوني والمؤسسي:

نجده في الفصل الأوّل من خلال تطرقنا للنظام السياسي الليبي والتوجيهات الخارجية الليبية، كما استخدمنا الاقتراب القانوني في الفصل والثاني عند دراستنا للقرارات الأممية ومدى التزام الأطراف المعنية بها.

- اقتراب صنع القرار:

تمثل العملية التي ينتج عنها قرارا معينًا من بين بدائل عديدة وذلك يهدف التوصل إلى وضع معين كما يتخيله صناع القرارات[1]، ويعرفه "حامد ربيع" «على أنه نوع من الإعلان السلطوي، عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة»[2] فهو مجموعة من الأفعال والنشاطات التي تقوم بها جماعة ما لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة متاحة أو منظورة، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة.

نجد ذلك في الفصل الثاني فنظام معمر القذافي المتسلط والظالم أدى بالشعب الليبي إلى الخروج في احتياجات لرفع الظلم عنهم مع إدراج الاقتراب الاتصالي، فالشعب الليبي لم يتلق سوى الردع من نظام الحكم فاضطر إلى الخروج للإحتجاجات للتعبير عن رغبته في الحرية.

---

[1] – Richard C. Syder et ad, **Foreing policy decision**, making, (Newyork, the free gleucose, 1962), P 90.

[2] – حامد ربيع، **إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي**، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1978)، ص 44.

صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات التي تناولت الأزمة الليبية نظرًا لحداثة هذا الموضوع.
- تعقيد الأزمة الليبية وذلك لتعقيد المراحل التي مرت بها وتداعيات هذه الأزمة على النظام الإقليمي والدولي، إضافة إلى الاختلافات الكبيرة التي فتحها موضوع التدخل في ليبيا على الساحة الدولية.
- قلة المراجع الأكاديمية التي عرقلت من عملية البحث، إضافة إلى الآراء الإيديولوجية التي لا تعبر عن وجهات نظر غير واضحة لأصحابها، مما عرقل عملية البحث وجعل الباحث يجد صعوبات في انتقاء الأفكار والمعلومات ذات المصداقية العلمية بعيدة عن الذاتية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم دراستنا إلى خطة منهجية، اشتملت فصلين، مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: تناولنا فيه قراءة جيوسياسية لليبيا الذي يقوم على ثلاث مباحث أساسية.

المبحث الأول: تحت عنوان المعطيات الجغرافية والطبيعية لليبيا والذي يحتوي بدوره على مطلبين أساسيين اهتمت بدراسة المقومات الجغرافية والطبيعية المكونة لدولة ليبيا.

المبحث الثاني: يتناول طبيعة النظام السياسي الليبي قبل 2011 المنقسم بدوره إلى ثلاث مطالب رئيسية تهتم بدراسة النظام السياسي في عهد العقيد القذافي.

المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الليبي المنقسم إلى مطلبين أساسيين.

أما فيما يخص الفصل الثاني: فقد تم دراسة حالة الأزمة الليبية وتداعيتها باعتمادنا على ثلاث مباحث.

المبحث الأول: الذي يتناول دراسة الأزمة الليبية بصفة عامة، باعتمادنا على مطلبين، الأول يتناول دراسة للأزمة الليبية، والثاني يحتوي على أهم العوامل التي أدّت إلى اندلاع شرارة الثورة في ليبيا، والمبحث الثاني بعنوان الفواعل المشاركة في الأزمة الليبية من خلال التطرق

إلى المواقف الدولية اتجاه الأزمة في المطلب الأوّل، والمواقف الإقليمية في المطلب الثاني ليأتي في الأخير المبحث الثالث بعنوان تداعيات الأزمة الليبية داخليا وإقليميا، الذي ينقسم بدوره إلى مطلبي أساسيين، نتحدث في المطلب الأوّل عن تداعيات الأزمة على المستوى الداخلي، أمّا في المطلب الثاني فتتناول تداعيات هذه الأزمة إقليميا ودوليا، وصول إلى خاتمة جاءت فيها جملة من الاستنتاجات.

الفصل الأوّل
قراءة جيوسياسية لليبيا

تمهيد:

عرف النظام الليبي عبر التاريخ العديد من الأحداث السياسية التي جعلت منه نظاما فريدا من نوعه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي تجسد ذلك من خلال إبراز العديد من الأحداث التي رسمت الملامح المشكلة للنظام الليبي خاصة بعد سقوط نظام الملكية وقيام النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي برزت من خلاله توجهات جديدة في طابع الحكم. فقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى المعطيات الطبيعية والجغرافيا التي جعلت منها موقع استراتيجي هام مع الحديث عن النظام السياسي والتركيبة الاجتماعية في ليبيا.

المبحث الأوّل: المعطيات الجغرافية والطبيعية في ليبيا.

تعتبر المقومات الجغرافية والطبيعية بمثابة الركيزة الأولى في قيام دولة قوية وهذا نظرًا للدور الذي تلعبه هذه العوامل في دولة ما وبالأخص في دولة ليبيا ولذلك فإن دراستنا ستنصب حول دور المقومات الجغرافية والطبيعية في ليبيا.

المطلب الأوّل: دور العامل الجغرافي.

يعد الموقع الجغرافي بلا شك أحد العوامل الهامة التي تؤثر في تشكيل صورة أي دولة، نظرًا لتأثيره على اتجاهات السكان أو على السلوك السياسي للدولة[1].

تتفرد ليبيا بموقع جغرافي هام، إذ تحتل موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، فهي تمتد فوق مساحة تقدر حوالي 1.750.000 كلم^2 أي ما يعادل 18% من مساحة الوطن العربي تقع بين خطي طول 25° و9° شرقا ودائرتي عرض 33° و18° شمالاً[2].

وتمتد بالتحديد من شواطئ البحر المتوسط شمالاً وتحدها النيجر وتشاد جنوبا ومصر والسودان، ومن الغرب الجزائري وتونس، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط حوالي 1900كلم.

وبحكم موقعها الجغرافي تعتبر دولة عربية إفريقية وبحرية تدخل في نطاق دول البحر المتوسط، وتتوزع الحدود الليبية التي يبلغ طولها 4434 كلم كالتالي:[3]

- الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094كلم والسودان بطول 4 كلم.
- الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كلم والجزائر بطول 1200 كلم.
- الحدود الجنوبية مع تشاد بطول 100 كلم والنيجر بطول 150 كلم.

---

[1]– محمد المبروك المهدي، **جغرافيا ليبيا البشرية**، (بنغازي، 1990)، ص 09.

[2]– جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية**، (القاهرة ،مكتبة مدبولي، 1997)، ص 119.

[3]– الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، **الجماهيرية الليبية، دراسة جغرافية**، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995)، ص ص 95– 100.

أما فيما يخص بالتقسيم الإداري فإن ليبيا توجد بها حوالي 22 شعبية ومحافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدّة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كومونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا وتتمثل في: شعبية البنطان، شعبية الجبل الأخضر، شعبية بنغازي، شعبية الكفرة، شعبية سرت، شعبية الواحات، شعبية المريح، شعبية مرزق، شعبية سيها، وادي الحياة، شعبية مصراته، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، شعبية الحقارة، شعبية الزاوية، شعبية الجبال الغربي، شعبية وادي الشاطئ، شعبية نالوت، شعبية غان وتعتبر طرابلس العاصمة أكبر مدن ليبيا.

وهذا الشكل يمثل الحدود الجغرافيا لليبيا.

(خارطة ليبيا السياسية): منظمة العقود الدولية، ليبيا الغد أمل حقوق الإنسان، وثيقة رقم 2010/ 07/ 19، جوان 2010، ص 06.

أما من الناحية الإستراتيجية، فيعد موقع ليبيا ذات أهمية إستراتيجية إذ يطل على البحر الأبيض المتوسط، وتقابل ليبيا بذلك أوروبا من الجنوب، وبالتالي تؤدي إلى إتصال دائم عن طريق البحر. كما أدى موقع ليبيا دورًا حيويا في مسار العلاقات العربية الإفريقية منذ القدم، وهذا ما أكدته الرحالة الألماني "رولفس" في قوله: «إن من يريد أن يكون حاكما على السودان والنيجر وتشاد عليه أن يستولي على طرابلس»[1].

فقد أسهم تحرر القارة، بما وفره من إمكانية لتقديم الدعم والمساعدة لحركات التحرر الوطني عبر الدول. كما ساعد الموقع ليبيا في أن يكون لها علاقات ذات أهمية وروابط اجتماعية، ثقافية واقتصادية مع شعوب القارة الإفريقية. سمح موقع ليبيا وبروزه في إدراك القيادة السياسية الليبية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، وذلك بالتركيز على أهمية خليج سرت وأهمية الحدود مع تشاد، وأهمية تجمع دول الساحل والصحراء، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وتجارية متينة مع دول الجوار الإفريقي[2].

إنّ الموقع الجغرافي لليبيا أتاح لسياستها الخارجية تجاه الدول الإفريقية العديد من الفرص أبرزها أن تلعب دور الرابط الإقليمي في المنطقة الذي ينطلق من أهمية وحيوية الدائرة الإفريقية على الأمن القومي الليبي وهو أمر لم يكن غائبًا عن إدراك القيادة السياسية الليبية وشكل حافزًا لها للتحرك بفاعلية في إفريقيا، وبهذا ستظل تفاعل ليبيا مع محيطها الإفريقي قويا بحكم المعطيات التي حتمتها عوامل الجغرافيا السياسية[3].

كما تعتبر ليبيا نقطة إلتقاء وربط بين أوروبا البحر المتوسط وإفريقيا والوطن العربي ككل، ويظهر ذلك من خلال تنافس الدوّل على ليبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تعتبر ليبيا من أهم البلدان المنتجة للنفط وتبلغ حصتها 2% من المنتج عالميًا، وحسب

---

[1]– الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 98.

[2]– منتدى روح العرب، في : **www.RohAlarab.yahoo.com** ،تاريخ الاطلاع، 2015/11/06.

[3]– أبو القاسم محمد العزالي، **الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية**، (طرابلس ا،لمنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981)، ص 45.

وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياط النفط ارتفع إلى 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، وتحتل بذلك المركز الخامس عالميًا في احتياط النفط الصخري بعد روسيا، أمريكا والصين والأرجنتين، بالإضافة إلى أن احتياط الغاز الليبي ارتفع إلى ثلاثة أصناف، حيث بلغ 177 تريليون قدم مكعب بعد أن كان 55 تريليون قدم مكعب، علاقة عن 122 تريليون قدم مكعب من الاحتياط القابل للإستخراج من الصخور.

كما تتوافر في ليبيا إمكانات لإنتاج الطاقة البديلة أو النظيفة بإستغلال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح وللحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدرًا مثاليًا للطاقة البديلة يمكن لأوروبا وغيرها الاعتماد عليه، وهو ما يبرز الأهمية الحالية والمستقبلية لليبيا ضمن سياسة الطاقة العالمية.

تعتبر ليبيا موقعا مثاليًا لإستغلال تقنيات الطاقة[1] الشمسية بحيث 90% من مساحة ليبيا تبلغ حوالي مليونين كلم وستصبح ليبيا في مركز حقبة ما بعد النفط في صناعة الطاقة العالمية إذا ما تم تطوير مختلف التقنيات للاستفادة من هذه الطاقة.

ويتميز المظهر العام للتضاريس في ليبيا كونه ذات الطابع الهضبي، بحيث نجد مساحات واسعة متشابهة في ترتيب سطحها ولا تختلف في مظهرها عن الهضبة التي تتكون منها الصحراء الكبرى، ومع ذلك فإن المظهر الطوبوغرافي يتفاوت في الارتفاع على مناسيب مختلفة تحتوي العديد من المظاهر التضاريسية المختلفة تحمل الطابع السهلي والجبلي والأحواض والهضبات وتتابع هذه المظاهر في نظام شبه مطرد من الساحل إلى الداخل على شكل سهول وجبال ومرتفعات وهضاب. وبهذا تؤثر التضاريس في ليبيا بقوة كبيرة على القوة النسبية للدولة وذلك لتأثيرها في النواحي الإنتاجية فيها وكذلك المسائل العسكرية. لما توفره هذه التضاريس من فائدة.

[1]– **المرجع نفسه**، ص 10.

كما يلعب المناخ دور في حياة الإنسان بحيث أن معيشته مرتبطة في كثير من النواحي، فهي التي توفر له نوع المحاصيل الزراعية التي يمكن أن ينتجها، كما تؤثر تأثيرا قويا في طبيعة الحياة التي يحياها، فضلا عن ذلك فإن للمناخ أثره الواضع على حيوية الإنسان ونشاطه. كما أنه إحدى الحقائق التي تؤثر في منجزاته الحضارية، لذلك فإن للمناخ علاقة وثيقة بتطور أي قوة سياسية، ويتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في قيمة الدولة وكيانها السياسي، وتكمن أهمية المناخ في ليبيا أنه يتمتع بمميزات ملائمة للإستقرار البشري تؤثر بطريقة مباشرة في بناء الدولة وقوة كيانها السياسي والاقتصادي خاصة في شمال البلاد وبعض أجزائها الجنوبية، فالحضارات القديمة التي نشأت بالإقليم الشمالي لإفريقيا تدين في قيامها وتطورها واستمرارها لإعتدال المناخ بنطاق البحر الأبيض المتوسط[1].

المطلب الثاني: دور الموارد الطبيعية.

تعد الموارد الطبيعية من العناصر المهمة في مقومات الدولة وقوة استمرارها، وهو ما عليه الحال في ليبيا حيث شكلت الموارد الطبيعية مقوما هامًا ورئيسيًا في قوتها وتعزيز مكانتها بين دول العالم.

يعتبر النفط والغاز مصدران مهمان من مصادر الطاقة، بل أهمها على الإطلاق بحيث يمثل النفط مادة أسياسية في العديد من فروع الصناعة، فقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشافها يتصف بالخمول والشلل وعدم القدرة على التحريك أو التأثير في السياسية الداخلية لدولة ليبيا. وأمام التقدم التكنولوجي أصبح النفط والغاز يمثل أهم مقومات الحياة العامة[2].

[1]– عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، **جغرافيا القارة الإفريقية وجزرها**، (بنغازي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلانات، 2000)، ص 261.

[2]– محمد علي الغدامسي، **النفط الليبي، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي**، (بيروت، دار الجليل، 1998)، ص 63.

كما تعد ليبيا من أهم الأقطار المنتجة للنفط، حيث كانت أوّل إشارة لوجوده في الأراضي الليبية ترجع إلى عام 1914[1]، وفي عام 1973 تأكد وجوده عن طريق الصدفة عندما كانت إحدى الشركات الإيطالية تنقب عن المياه، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت قصة التنقيب عن النفط من جديد وبدأت شركة "أسو" بعد حصر لها على الترخيص من الإدارة البريطانية عام 1947، وفي عام 1955 صدر قانون النفط الليبي رقم 25 وتوالت بعده طلبات الحصول على العقود الامتياز من الشركات العالمية وبزيادة القدرة الاقتصادية بعد اكتشاف النفط ودخولها قائمة الدول المصدرة عام 1961، إزداد اهتمام الدول الأوروبية بها بشكل واسع خاصة في المجال النفطي، مما دفع السلطة الليبية إلى توثيق علاقاتها مع هذه الدول.

يعتبر النفط والغاز الطبيعي من الموارد الرئيسية في ليبيا، حيث تصدر 02 مليون برميل من النفط الخام يوميًا، وتبلغ احتياطاتها منه 41.5 مليار برميل، مما يجعلها تتصدر الدول الإفريقية في هذا المجال، ويبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي 52.7 ترليون قدم/3. وبهذا أصبحت ليبيا تمتلك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث، الأمر الذي شجعها على إعادة رسم صورتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

والشكل التالي يوضح الناتج النفطي الخام والغاز الطبيعي في الفترة 1993 إلى 2008.

[1]– علي محمود فارس وآخرون، المختار للعلوم الاقتصادية، في: **almukhtareco 2012@yahoo.com**، تاريخ الاطلاع: 2015/01/22.

تطور الناتج والغاز الطبيعي في الفترة (1993– 2008م).

السنة	نفط خام مليون برميل في اليوم	غاز طبيعي مليون متر مكعب في السنة
1993	1.255.00	4.2
1994	1.267.034	4.8
1995	1.240.000	6.1
1996	1.375.000	6.3
1997	1.390.000	6.2
1998	1.402.000	7.6
1999	1.435.000	8.2
2000	1.600.000	9.1
2001	1.645.000	10.02
2002	1.680.000	10.1
2003	1.635.400	11.8
2004	1.690.000	11.7
2005	1.790.000	11.9
2006	1.785.000	13.6
2007	1.822.000	14.2
2008	1.918.000	15.2

الهيئة العامة للمعلومات، الكتيب الإحصائي.

وبالإضافة إلى الدور الذي يلعبه البترول عمدت ليبيا من خلال إستراتيجية الثورة إلى النهوض بالقطاع الزراعي باعتبار إحدى الدول الذي يغلب على مناخها وتضاريسها الطابع الصحراوي والشبه الصحراوي، إضافة إلى شح الموارد المائية التي تعد أهم مشكلة تعرقل ممارسة النشاط الزراعي وباعتبار الوارد المائية من أهم العوامل المحددة للإنتاج الزراعي عملت ليبيا على انجاز مشروع يسمى بالنهر العظيم الذي يعتبر من المشاريع الإروائية الضخمة في العالم، وبهذا اتسعت ليبيا إلى خلق تعددية قطاعية تساهم في زيادة الناتج القومي، ومحاولة الإقلال في الاعتماد على النفط، وصولا لتحقيق الأمن الغذائي للدولة بالإضافة إلى إحداث تطورات في مختلف المجالات خاصة المجال الصناعي وتحقيق التنوع في مختلف الصناعات[1].

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في ليبيا قبل ثورة 2011.

شهدت ليبيا عبر تاريخها الطويل الكثير من الأحداث الحافلة والعديد من المتغيرات على جميع المستويات والتي تمثل في مجملها البيئة التي جعلت من النظام السياسي الليبي نظامًا فريدًا من نوعه وذلك من خلال إبراز ملامحه العامة وجعله مغايرا لباقي الأنظمة السياسية الأخرى، ومنه فقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى طبيعة نظام القذافي، وأهم المؤسسات السياسية المشكلة له وكذا توجهاته الخارجية.

المطلب الأول: طبيعة نظام معمر القذافي.

لم يستمر النظام الملكي طويلا، إذ تعرض لإنقلاب عسكري في 01 سبتمبر 1969 أدى لإحاطة بالملك إدريس السنوسي قاده مجموعة ضباط الأحرار على رأسهم معمر القذافي الذي قام بتشكيل مجلس قيادة الثورة تمكن العقيد معمر القذافي بفعل هذا الإنقلاب من الوصول إلى السلطة.

[1]– يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية**، رسالة ماجستير، (القاهرة: قسم الجغرافية، 2007)، ص 37.

كان أول سبتمبر 1969 نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي تاريخ معمر القذافي السياسية بوصول الملازم معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر الإنقلاب العسكري بتعاون مع ضباط الأحرار الوحدويين ليتمكن العقيد من تغيير اسم البلاد ليصبح "الجمهورية العربية الليبية" لتصبح بذلك ليبيا أول جماهيرية في العالم، تقوم على مبادئ توافق شخصيته وهذا ينص عليه الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة.

- الكتاب الأخضر:

ألفه معمر القذافي في 1975 وهو كتاب فلسفي سياسي، ينقسم إلى ثلاثة فوصل يعرض من خلاله العقيد أفكاره حول أنظمة الحكم ورؤيته وتعليقاته حول التجارب الإنسانية الديمقراطية، الاشتراكية والحرية، فالفصل الأول يتحدث فيه عن مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع، الفصل الثاني تناول فيه مجموعة من الحلول للمشاكل التي يعاني منها العامل مع رب عمله خاصة المشاكل الاقتصادية التاريخية، أما الفصل الثالث فشمل مجموعة من الأطروحات الاجتماعية تمس الثقافة والفنون، الأسرة، المرأة والطفل... [1].

- النظرية العالمية الثالثة:

عبارة عن نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب أو الديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأدة للتشريع، واللجان الشعبية الأساسية كأداة للتشريع، واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، هذه النظرية استندت عليها رسميا حكمة القذافي والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى مستوحاة من قبل الاشتراكية والقومية العربية الإسلامية ومن مبادئ الديمقراطية المباشرة وبذلك حظي طرح اشتراكي بصورة جديدة، فهي أداة سياسية فريدة من نوعها لتعرق باللجان الثورية، وصف العقيد النظرية العالمية الثالثة على أنها "خلاصة التجارب الإنسانية.

[1]- معمر القذافي، **كتاب الأخضر**، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع)، ص 98.

كانت البنية المشكلة للدولة الليبية تقوم على القبيلة[1] والعشائرية التي كان لها دور في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، بحيث كانت السلطة في يد أعضاء أسرة العقيد وأبناء قبيلته والقبائل المحالفة معه، من أجل أن يتمكن العقيد من توفير حماية شاملة لنفسه والسيطرة على الشعب الليبي ويقول برهان غليون في هذا الصدد: «إنّ نظام القذافي هو من خلق حالة الفوضى وأطلق فزاعة الإنقسام الليبي، يهدف مواصلة سيطرته على الشعب الليبي»[2].

لقد حكم القذافي ليبيا لأكثر من 40 سنة منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، حيث كان نظامًا سياسيًا متميزًا بقمعه الشديد، فقد مارس سلسلة من المجازر ضد المعارضين[3].

كان نظامه مكرسًا للإستبداد والتسلط فكان يقوم على قمع المعارضين، عدم فكرة التعددية السياسية، انتشار الفساد بكل أشكاله، الكثير من حالات الإختفاء والإعدام خارج القضاء، التوزيع الغير العادل للثروات والمناصب العليا، إذ كان التوزيع يتم بين أفراد أسرته والقبيلة، بالرغم من أن نظام القذافي كان يعتمد على أربع ركائز أساسية: أوّلها الشرعية والثورة القومية، يليها المساواة والعدالة الإجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية وأخيرًا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل يدين الإمبريالية[4]، إلاّ أنه لم تجسّد على أرض الواقع فكان مزيج من التناقضات بين هذه الشعارات والسياسات التي طبقها العقيد، وهذه الأوضاع أثرت بشكل كبير على تطور البلاد، فأنتجت دولة فاشلة يعم فيها الإختلاس والفساد، دفعت

---

[1]– منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **الدراسات الدولية**، ع2، ص 23.

[2]– أنور محمود ترتاتي، القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد، **البيان**، ع291، ص02.

[3]– منصور عبد الحكيم، **الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراق** ، (مصر، دار الكتاب العربي، 2012)، ص 200.

[4]– اسحاق كافومبا وآخرين، نظرة نقدية عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، **تقرير مؤتمر أديسا بابا**، 2011، ص 12.

بالشعب الليبي في العيش بحرمان دائم في جميع المجالات السياسة والإقتصادية والاجتماعية.

يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية[1] في ليبيا وقد لعب القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر، لتثبيت أركانه وتحقيق مصالحه بحيزة سيطرت القبيلة على مفاصل العملية السياسية وحرّمت أغلب فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرار السياسي مما أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، رغم من محاولة القذافي إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية إلاّ أنّها لم تنجح وليس فقط في المجال الاقتصادي وإنّما في جميع المجالات، فما جاء في الكتاب الأخضر إنّما مجرد حبر على ورق.

ضم نظام الجماهيرية مجموعة من المؤسسات السياسية[2] والهيئات الرقابية التي تعتبر الآليات المشكلة للحكومة الليبية تتكون من اللجنة الشعبية أي بمعنى الحكومة تقوم مهمتها بتنفيذ القرارات التي يصدرها مؤتمر الشعب العام (البرلمان) وهي تتكون من مجموعة من الوزراء الذي يتغير عددهم حسب القرارات التي يمليها القذافي. بحيث وصل عدد الوزراء ما بين فترتي 1969- 1999 إلى 112 وزيرًا في اللجنة الشعبية العامة. كما كانت ليبيا سياسيًا محاطة بتشكيلة غير رسمية، ضمت على رأسها رجال الخيمة[3] وتتمثل في الشخصيات التي يثق فيها العقيد القذافي من أفراد عائلته ومستشارين تمثل السمة الأساسية من الثورة ومن بين الشخصيات التي تمثل عضوية برجال الخيمة نجد الخلويدي الحميدي رئيس المخابرات سابقا، محمد بلقاسم الزاوي سفير ليبيا في بريطانيا سابقا، خليفة حنيش المسؤول عن أمن القذافي، عبد الله سنوسي رئيس المخابرات بالإضافة إلى جميع الأسرة المتكونة من الزوجة والأبناء وزوج شقيقة زوجة القذافي. اللّجان الثورية وهي بمثابة الجهاز

[1]- رولا الخطيب، "القبائل في ليبيا عامل هام ومؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد"، **العربية**، 2011.

[2]- الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فهم الصراع في ليبيا، **تقرير الشرق الأوسط**، حريزان 2011، ص 10.

[3]- **المكان نفسه.**

القانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وهي نابعة من إيرادات وأراء الشعب اللّيبي، القيادات الشعبية الاجتماعية[1] بحيث توجد بليبيا حوالي 140 قبيلة وعشيرة ومعظم هذه القبائل تتمتع بنفوذ حقيقي خاصة بعد وصول القذافي إلى السلطة وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة مؤسسة تجمع زعماء القبائل في منظمة واحدة تحت سيطرة النظام كما استعملت لمحاولة تسوية قضايا مختلفة كالعمل مثلا كوسيط في الصراعات بين الأجهزة الأمنية وأسر ضحايا كما حدث في سجن أبو سليم عام 1996.

قام القذافي بالسيطرة على الاقتصاد بحيث انتزع السلطة من النخبة الاقتصادية الصغيرة في البلاد، بحيث أمسك النظام بالمؤسسات الاقتصادية، ووضعت الصناعات الكبرى تحت سيطرة "لجان إنتاج أساسية"، كما سيطر القذافي على توزيع السلع الأساسية بما في ذلك الأغذية وذلك ببناء مراكز تجارية تديرها الدولة وإقامة نظام الدعم الحكومي وهكذا وبموجب نظام الجماهيرية أصبح الإقتصاد مركزيا يقدر مركزية النظام السياسي[2].

كما أنفق القذافي العوائد النفطية على سياسته الثورية في الوحدة العربية[3] فبحسب رأيه فأسس إقامة علاقات الوحدة لكان بالتعاون الاقتصادي مشترك، حققت ليبيا نتيجة هذا السلوك إقامة علاقات عدائية مع كل من تونس ومصر فضلا عن التدخل العسكري الفاشل للقذافي في تشاد وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، كما سعى العقيد إلى رسم صورة جديدة لصانع سلام في إفريقيا، وذلك من خلال تبنّيه مبادرة الساحل والصحراء، ثم الولايات المتحدة الإفريقية، وأصبح بذلك أكبر الممولين للاتحاد الإفريقي.

لقد تمكن القذافي من الطغيان على الدولة مستندًا للقمع الكبير للأجهزة الأمنية لكل من يعارض سياسته أو تحولاته، جعلته يعيش حالة من التماهي بينه وبين النظام والدولة.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 11.

[2] – Kimbe ly Bsuillian, **Mammar alquadafi** , Libya, (London, oxford university, press, 2009).

[3] – رمزي المنياوي، **رجل من جهنم**، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2012)، ص ص 99– 105.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في النظام الليبي.

يعد عام 1969 منعرجًا حاسما في شكل النظام السياسي الليبي بعد الإنقلاب العسكري الذي قاده مجموعة من الضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي الذي أعلن وقادته عن قيام النظام الجمهوري، وعليه فعرف النظام السياسي في ليبيا تحولات جذرية وذلك خاصة من حيث مؤسساته التي مرت عبر مرحلتين:

أوّلاً: من 1969 إلى غاية 1976.

تميّزت هذه المرحلة اعتبار أن الأداة العسكرية مدخلا لأحداث الثورة والتي قام بها تنظيمي حركة ضباط الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي في صبيحة اليوم الأوّل من شهر سبتمبر سنة 1969، و لهم السيطرة على كافة شؤون البلاد، وأصدر قائد الثورة قرارًا بتشكيل مجلس قيادة الثورة والذي أصدر الإعلان الأوّل ليكون أساسًا لنظام الحكم في تلك المرحلة حيث تضمن نقاطًا أساسية:

- ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية، السيادة فيها للشعب وهي جزء من الأزمة العربية وهدفه الوحدة الشاملة.
- الإسلام دين الدولة، واللّغة العربية لغتها الرسمية.
- الإسلام دين الدولة، واللّغة العربية لغتها الرسمية.
- التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية، والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق.

وقد نصت المادة الثامنة من وثيقة الإعلان الدستوري على أن مجلس قيادة الثورة هو الذي يصدر التشريع. وقد استمدت الثورة مشروعية قيامها من الأسباب التالية:

- معاناة الشعب الليبي قبل الثورة بالرغم من قلة السكان ووفرة إنتاج النفط إلاّ أنّ الشعب كان يعاني من الحرمان والفقر.
- التخلف الذي كانت تتخبط فيه البلاد وصعوبة الحصول على لقمة العيش.

- انعدام حماس النظام الحاكم آنذاك تجاه القضية العربية بحيث كانت السمة الغالبة لموافقة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في وضع المتفرج تجاه ما تشهده المنطقة العربية من أحداث.

لقد أعقبت هذه المرحلة سلسلة من الأحداث المكملة لصورة النظام السياسي التي كان أهمها ما أصطلح على تسميته بالثورة الشعبية التي انطلقت بتاريخ 15 يتسان 1973، بخطاب زوارة الذي ألقاه العقيد القذافي، وضمنت فيه نقاطًا أساسية رسمت ملامح المرحلة المقبلة.

وهذه الفترة تميّزت ببروز مؤسسات جديدة وتمثلت هذه المؤسسات في:

1- مجلس قيادة الثورة:

هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية وهي بمثابة السلطة التشريعية[1] فله كامل السيادة والصلاحية في إتخاذ الإجراءات لحماية الثورة ونظامها، كان المجلس قائمًا على أساس القيادة الجماعية أين كان معمر القذافي رئيسا له، وكانت القرارات التي يصدرها المجلس تكون عن طريق إعلانات دستورية وهي لا تقبل الطعن وإعادة النظر فيها، يتكون المجلس من 12 عضو (معمر القذافي، مصطفى الخروبي، خويلدي حميد، أبو بكر يونس عبد السلام جلود، عمر المعيشي، عوض هوادي، بشير حمزة، يونس جابر، محمد نجم، مختار جروي، محمد المقريف).

وتنص المادة 18 من الإعلان الدستوري على أنّ مجلس قيادة الثورة هو «أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية*»، إنه يمارس أعمال السياحة والتشريع، ومن سلطته

[1]- هنري حبيب، **بين الماضي والحاضر**، (طرابلس ،منشورات المنشأة العربية للنشر والتوزيع، 1981)، ص 71.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 175.

* يعد إعلان قيام "مؤتمر الشعب العام" والمؤتمرات الشعبية التي أصبحت صانعة القرار وصاحبة السلطة العليا، أصبح مجلس قيادة الثورة مرآة لتحقيق السلطة الشعبية.

إتخاذ إجراءات يراها ضرورية لحماية الثورة ونظماها». ومن بين المهام التي يمارسها مجلس قيادة الثورة نجد:[1]

- وضع السياسات العامة للدولة.
- إنشاء الهيئات العامة وتعيين كبار المسؤولين في الجهاز المدني.
- عقد اجتماعات بين الوزراء وتعيين وفصل الدبلوماسيين.

2- مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية في ليبيا- يتكون المجلس من مجلس قيادة الثورة والحكومة ومن أهم اختصاصات هذا الأخير[2]:

- عقد الإتفاقيات والمعاهدات بعد مصادقة مجلس قيادة الثورة عليها.
- القيام بالشؤون الإدارية داخل الدولة دون تدخل مجلس قيادة الثورة.
- دراسة كافة القوانين داخل الدولة وفق للسياسة المرسومة داخل الدولة.
- تنفيذ جميع السياسات وممارسة كافة الاختصاصات بتفويض مجلس قيادة الثورة.

3- الاتحاد الاشتراكي العربي:

هي بمثابة تنظيم سياسي شعبي وليس حزبًا سياسيًا، هو اشتراكي لأنه يدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وذلك بتحقيق العدالة والتوزيع والتعاون بين جميع القطاعات لتلبية حاجيات المواطنين، عربي لأنه يدعو إلى تحقيق الوحدة العربية، تأسس هذا التنظيم في 11/ 06/ 1971 ومن أهم مبادئ الاتحاد[3] نجد:

- الحرية: ويتمثل في تحرير العرب من الاستعمار الأجنبي والتمتع بجميع الحقوق والواجبات داخل الاتحاد.

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- علاء الدين زردومي، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر: دراسات مغاربية، 2012- 2013)، ص 52.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 183.

– الإشتراكية: تقوم الاشتراكية على إقامة مجتمع حر يتمتع بالرخاء والتحرر من العبودية وتحقيق العدالة الاجتماعية ويقول القذافي في ذلك «اشتراكيتنا إسلامية حيث أنها تابعة من تراث شعبنا ومعتقداته».

– الوحدة: يدعو الإتحاد الاشتراكي العربي إلى الوحدة العربية من أجل بناء أمة عربية قوية لأنه لا وجود لأمة قوية بانعدام الوحدة وأكبر مثال على ذلك ما يحدث في فلسطين نتيجة لانعدام الوحدة.

4- اللّجان الشعبية:

في 05 أفريل 1973 أعلن معمر القذافي خطابًا بزواوة ينص على ضرورة قيام اللّجان الشعبية تكون كوسيلة لكي يتمكن الشعب من خلالها التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتكون هذه اللجان في كل وحدة جغرافية وإدارية في البلاد، والهدف من ورائها أن يتمكن الشعب من أي يستولي على السلطة وذلك عن طريق الانتخاب المباشر.

5- السلطة القضائية:

يمثل 20 سبتمبر 1954 أوّل محاولة لتنظيم القضاء في ليبيا للجميع بين المحاكم الشرعية والمدنية في نظام قضائي واحد، لكن كانت المحاولة فاشلة.

وبعد ثورة سبتمبر 1969[1] كان لابد من تشكيل نظام قضائي وفي 28 أكتوبر 1971 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية بمراجعة وتعديل القوانين لكي يتماشى والشريعة الإسلامية وفي نوفمبر 1973 تم دمج المحاكم المدنية والشرعية تحت الطابع الإسلامي أي أنّ الطابع المميز للنظام القضائي الجديد إسلاميًا.

أمّا نظام المحاكم الليبية في هذه الفترة فكانت كالتالي[2]:

– المحاكم الجزئية: هي المستوى الأول الثاني وتنظر في جميع القضايا.

[1]– هنري حبيب، **مرجع سابق**، ص 202.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 203.

- المحاكم الابتدائية: تأتي في المستوى الثاني.
- محاكم الاستئناف: وهي تنظر في القضايا التي تحال إليها من المحاكم الابتدائية.
- المحكمة العليا: وهي تنقسم إلى أقسام متخصصة هي المدنية والتجارية، الإدارية الدستورية.

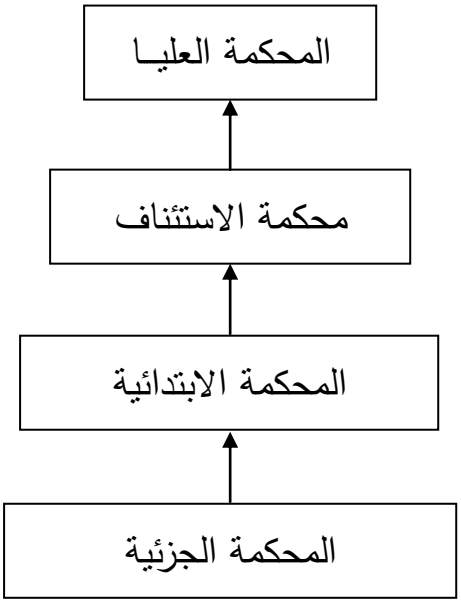

(نظام المحاكم في ليبيا): هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة إبراهيم شاكر، ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981، ص 203.

ثانيا: من 1977 إلى غاية 2011.

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية فمن 02 مارس 1977 تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية، وحلت محلها هيكلة جديدة تحت اسم "سلطة الشعب" أي أن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية فالسلطة للشعب[1]. يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ومؤتمر الشعب، ويحدد القانون نظام عملها.

[1]– عبد الرزاق المنصوري، "النظام السياسي في ليبيا، طبرق، ليبيا"، في: **www.alsyasee.wordpress.com**، تاريخ الاطلاع: 2015/11/22.

وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد معمر القذافي التي صاغها في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، وعليه تكون الجماهيرية هي أساس إزالة الحواجز أمام الديمقراطية ومع بداية 1979 عرفت ليبيا مؤسسات سياسية جديدة كما هي موضحة في الشكل الآتي:

(تنظيم السلطة في الجماهيرية): معمر القذافي، الكتاب الأخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، 1978، ص 51.

1- المؤتمرات الشعبية لأساسية:

تتم هذه المؤتمرات مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات في البلد، وتوجد 405 مؤتمرًا شعبيا[1] حسب تقسيم الجماهيرية وذلك على أساس جغرافي، وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء ينص اختيارهم لمدة ثلاث سنوات. وهذه الأمانة بمثابة لجنة إدارية تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر.

[1]- علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص 100.

2- المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:

تتحدد هذه المؤتمرات في رقعة جغرافية معينة ولها حدود إدارية تعرف باسم الشعبية وتتكون من أمانة المؤتمر للشعبية وأمناء الإتحادات والنقابات والروابط المهيمنة.

3- الاتحادات والنقابات والروابط المهيمنة:

تعتبر الإتحادات والنقابات من بين الوحدات المشكلة للنظام السياسي الليبي وقد تم تنظيم هذه الأخيرة وفق ما جاء في الكتاب الأخضر ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاغلها المهنية. تقوم هذه التنظيمات باختيار أمانة تقدير شؤونها الإدارية والتنظيمية.

4- اللجان الشعبية:

تعتبر اللجان الشعبية بمثابة السلطة التنفسية لقرارات الجماهيرية وتنقسم إلى لجان شعبية عامة ولجان شعبية فرعية.

5- مؤتمر الشعب العام:

يتألف هذا المؤتمر من 760 عضو فما فوق يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع الغير مباشر لمدة 03 سنوات، هي عبارة عن إلتقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللّجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية، يتعقد مؤتمر الشعب العام مرة كل عام على الأقل ويتعقد أيضا في الدورات الطارئة والاستثنائية بطلب من أمانته أو ثلثي أعضائه[1].

6- اللّجان الثورية:

وقد تمّ تأسيس هذه اللّجان من أجل حماية الثورة وتعد من بين أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر. انتشرت اللّجان الثورية منذ 1978 في جميع المعاهد والكليات والجامعات. تمثل اللّجان الثورية في ليبيا شكل من أشكال السلطة الإدارية فهي لا تسعى إلى الوصول إلى الحكم.

[1]- جمال حمدان، **مرجع سابق**، ص 139.

7- المؤسسة القضائية:

عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري انقسامه إلى مستويات:

- المحاكم الابتدائية.
- محاكم الاستئناف.
- المحكمة العليا.
- المحاكم الثورية.
- محكمة الشعب.

8- المؤسسة العسكرية: وتنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين:[1]

أ- الجيش:

تبلغ عدد قوات الجيش الليبي حوالي 76000 مجند، و40000 يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية وتتمثل في القوات البرية وتتوزع كثيرًا على المناطق الحدودية، القوات البحرية وتمتلك ليبيا غواصتين وفرقاطتين منها "الهاتي" وطاردات "طارق بن زياد"، القوات الجوية والتي تتكون حوالي 18000 مجند.

ب- الكتائب الأمنية:

وتسمى أيضا بكتائب القذافي فهي ليس لها صلة بالجيش اللّيبي النظامي لكّنها مجهزة ومدريّة أكثر من الجيش الليبي، وليس لها قيادة موحدة ويبلغ عددها ألف جندي.

9- المؤسسة الإعلامية:

رأى القذافي في وسائل الإعلام أنّها تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية بحيث أشار في الكتاب الأخضر في الفصل حول الصحافة أنّ «الصحافة وسيلة تعبير المجتمع

[1]- **المرجع نفسه**، ص 150.

وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقيا وديمقراطيا لا يمكن أن تكون ملكا لأي منهما».

وكان القذافي غير راضي عن ما كان يدور داخل المجتمع الليبي حول ما كان تحدثه تلك الوسائل مما دفعه لإعادة هيكلة القطاع بشكل متكرر.

وبناءًا ما تقدم يمكن استخلاص أهم النقاط في هذه المرحلة:

- النظام السياسي في ليبيا نظام شعبي جماهيري مفتوح يقوم على الجماعية واللامركزية في إدارة شؤون البلاد.
- النظام الليبي كان هدفه الأساسي هو تحقيق الحرية الكاملة.
- لقد كانت الهوية العربية السمة الواضحة للنظام السياسي الليبي منذ إعلان البيان الأوّل للثورة وهو ما تم تأكيده في الإعلان الدستوري المؤقت الذي كان بنص على أنّ الشعب الليبي هو جزء من الأمة العربية وأن الوحدة العربية الشاملة هي هدفه.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الليبية.

تميزت السياسة الخارجية الليبية بالتحول وعدم الثبات[1]، رغم ذلك تحرص دولة ليبيا عبر سياساتها الخارجية على قيام العلاقات الودية مع دول العالم المبنية على أسس الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم، كما تقر بحق الشعوب في تحقيق مصيرها، كما تحرص على تحقيق وحفظ الأمن والسلام الدوليين ومراعاة حقوق الإنسان.

[1]– محمد عاشور، **الثورة الليبية، الأسباب والتداعيات ومسار المستقبل**، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية)، ص 13.

أوّلاً: السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي والمغاربي.

كان مبدأ السياسة الخارجية على المستوى العربي دعم القضية الفلسطينية وذلك من خلال رفض التقارب العربي الإسرائيلي وفق قرارات اتخذتها المؤتمرات الشعبية الرئيسية لثبات هذا الموقف اتجاه دعم الشعب الفلسطيني[1].

كما سجلت السياسة الخارجية الليبية أيضا موقفًا اتجاه أزمة الخليج والعرب ضد العراق كون أنّ هذا الصراع عربي في أصله فلا يجب التدخل الأجنبي فيه لأن التدخل الأجنبي لديه أغراض عدوانية ومصالح يسعى لتحقيقها في ظل هذا الصراع، إلاّ أنّ موقف السياسة الخارجية عرف نقص في الحدة، وهذا راجع إلى العمل على تحسين العلاقات الليبية الأمريكية.

حرصت ليبيا على إتخاذ دور فعال في منظمة جامعة الدول العربية، حيث تدعى دوما إلى توحيد الصف العربي وتعميق تضامن الدول العربية لمواجهة ما تتعرض له من تحديات، كما تدعم الجهوي التي تبذلها هذه الأخيرة، لتحقيق المصالحة وإعادة التضامن العربي ذلك من خلال[2]:

- بناء هيكل عربي على مستوى جامعة الدول العربية يعالج الخلافات العربية العربية.
- إيجاد هيكل سياسي وقانوني بتحقيق الرضا للمشاعر القومية العربية.

أمّا على الساحة المقاربة فكانت السياسة الخارجية الليبية تسعى إلى تمتين أوامر الأخوة التي تربط شعوب دول الأعضاء وتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها والدفاع عن حقوقها من خلال نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها. فقد كان لليبيا دور بارز في تأسيسه عام 1989م، حيث تعمل على دعم مسيرة التعاون والتكامل بين دول إتحاد المغرب العربي وذلك

---

[1]– سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية، "**معهد البحوث الاقتصادية**"، 2000، ص 94.

[2]– محمد أحمد معتوق، **المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية، وأثرها في السياسة الخارجية الليبية**، (القاهرة، دار القضاء، 2008)، ص 279.

من خلال حضورها الدائم ومشاركتها الفاعلة في المؤتمرات والاجتماعات الدورية لدول الأعضاء لبحث القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة.

لقد كانت البداية مع الجزائر وكانت العلاقات ودية[1] وقد زار العقيد القذافي الرئيس هواري بومدين عام 1972م لإجراء مشاورات حول الوحدة والتعاون، فكان هناك تعاون ليبي جزائري في عدد من المجالات كالطاقة والصناعة بالإضافة إلى إقامة شركات مساهمة مشتركة.

وقد شهدت في بداية القرن الحالي نمو وتطور في جميع المستويات فعلى المستوى السياسي تمكنت من إحداث التنسيق الكامل بين قيادتي البلدين في مختلف قضايا المنطقة وذلك بعقد مجموعة من اتفاقيات تعاون في المجال الأمني[2] فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى بالإضافة إلى تعاون عسكري توج بمناورات عسكرية مشتركة ضخمة بين جيشي البدلين في نهاية عام 2009م.

ليأتي بعد ذلك توجه الخارجية الليبية إلى الوحدة التونسية وذلك من خلال تكوين ما يسمى الجماهيرية العربية الإسلامية[3]، إلاّ أنّها ضربت في عرض الحائط (لم تنجح وألغيت قبل الإعلان عنها[4]. وفي سنة 1984م قررّت الخارجية والمغربية إنشاء الإتحاد العربي الإفريقي في إيطار تعزيز الوحدة والترابط العربي الإفريقي.

ولكن بعد عامين 1986م قام الملك المغربي بقطع علاقات الوحدة مع ليبيا ردًا للإنتقادات الأخيرة للعاهل المغربي إثر التقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي "بيريز" بايفران[5].

---

[1]– محمد دريدي، **البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية**، 1995– 2009، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم 2011)، ص 158.

[2]– **www.libyalive.net**، تاريخ الاطلاع: 2015/09/25.

[3]– جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الليبية اتجاه افريقيا العربية**، رسالة ماجستر،(جامعة الشرق الاوسط: كلية الحقوق و العلوم السياسية)، ص 70.

[4]– محمد معتوق أحمد، **مرجع سابق**، ص 41.

[5]– عمار أنبية جمعة، **السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستر (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 2012)، ص 104.

ولكن بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي مقاليد الأمور في تونس 1987م سارعت ليبيا إلى تأسيس علاقة طيبة مع القيادة الجديدة[1]، فعملت على تأسيس علاقات سياسية واقتصادية أساسها التعاون في الرؤى والمصالح وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية في تونس، وبالمقابل مثلت تونس منفذًا اقتصاديًا لليبيا طيلة فترة الحصار الذي فرض عليها عام 1992م، كما تزايدت التجارة بين البلدين بشكل كبير بحيث تعتبر تونس حاليًا الشريك العربي الأوّل مع ليبيا.

وصولا إلى العلاقات الليبية السودانية[2] التي شهدت هي الأخرى تأرجح بين التعاون والصراع في مرحلة السبعينات من القرن الماضي خلال فترة حكم "جعفر النميري" عملا أن الإحاطة به عام 1985 على يد "الفر يق عبد الرحمن سوار الذهبي" الذي قام بتسليم الحلم إلى رئيس الوزراء المنتخبين الصادق المهدي، أدى إلى تحسين في العلاقات بين البلدية، ومع انقلاب "البشير" عام 1989، تصاعد الخط التعاوني في العلاقات بين البلدين، وتم توقيع اتفاقات متنوعة.

وتوطدت العلاقات بين البلدين خاصة بانتظام السودان إلى تجمع دول الساحل والصحراء الذي شرعت ليبيا في قيامه مع عدد من الدول الإفريقية عام 1998 لإحياء التوجه الليبي اتجاه إفريقيا.

كما أقامت ليبيا أو خارجية ليبيا في مشاريع عديدة خاصة في المجال الزراعي والسياحي

أمّا العلاقات الليبية المصرية فكانت في البداية متوترة[3] خاصة في أعقاب حرب تشرين الأول 1973 حيث بدأ الرئيس السادات يميل نحو الغرب واتهمت بذلك طرابلس مصر آنذاك بالعمالة للغرب، وازدادت الفجوة بين مصر وليبيا اتساعًا، بزيارة السادات

[1]– معمر القذافي، **مرجع سابق**، ص 122.

[2]– جمعة عمر حامد المودي، **مرجع سابق**، ص 69.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 73.

لإسرائيل في تشرين الثاني 1977 وما أعقب ذلك من توقيع اتفاقات كامب ديفيد، ثم اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، إذ نشأت جبهة عربية معارضة لمصر بحيث لعبت ليبيا داخل هذه الجبهة دورًا مهما، تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وانتهى المطاف بقطع العلاقات بين الدولتين عام 1979.

أندمجت الصورة الحقيقية بين ليبيا ومصر بعد لقاء العقيد القذافي مع الرئيس مبارك 1989 أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في المغرب، حيث تحسنت العلاقات على أثره بين البلدين ومع ظهور مشكلة لوكربي حدث نوع من التفاهم أو التنسيق من أجل حل هذه المشكلة وبذلت القاهرة جهودًا كبيرة لمساعدة ليبيا، وتعد اليوم مصر الشريك العربي الثاني في المجال الاقتصادي فبالرغم من فترات التذبذب بين البلدين إلاّ أنها يمكن القول أنها شهدت نوع من النمو.

ثانيا: السياسة الخارجية الليبية على المستوى الإفريقي.

تعد مسألة الوحدة الإفريقية من أهم الأهداف التي شغلت بال السياسة الخارجية تجاه الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب البادرة وذلك من خلال إقامة روابط متينة معها عبر دعم هذه الدول لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة[1].

وجه النظام الليبي أنظاره نحو القارة الإفريقية، فقد تبنى النموذج المصري في التعامل مع القارة الإفريقية، بوصفها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية بعد الدائرة العربية. قادت ليبيا بعد الثورة تيارًا سياسيًا قويًا استهدف الانفتاح على القارة الإفريقية حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع دول القارة وقدمت مساعدات لها، كما عملت على إقناع الدول الإفريقية بقطع العلاقات مع إسرائيل باعتبارها (إسرائيل) عدوة لإفريقيا والبشرية عمومًا. اتجه القذافي إلى الوحدة والتحالف مع بعض الدول الإفريقية منها بوركينافاسو في قوله: «إنّ ليبيا

[1]– عمار أنبية جمعة، **مرجع سابق**، ص 78.

دولة الجماهير في شمال إفريقيا وبوريكنافاسو دولة الجماهير في وسط غرب إفريقيا لأن في ليبيا نظامًا جماهيريًا وفي بوركينافاسو نظام جماهيري»[1].

عمل القذافي على إعادة علاقاته الدبلوماسية مع الدول التي كان ليس على وفاق مثل السنغال وتشاد من خلال تأكيد أواصر التعاون بين الجماهيرية الليبية ودول إفريقيا فقام بتشكيل تجمعات سياسية واقتصادية من أجل تعزيز الوحدة والتلاحم والترابط العربي الإفريقي.

سعت ليبيا من خلال سلوكياتها التي قامت بها في إفريقيا لتحقيق أهداف ثابتة تمثلت في محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الإفريقية كذلك التصدي للتغلغل الصهيوني في إفريقيا.

توجهت ليبيا في 2000 لإقامة إتحاد إفريقي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية وعليه فمن أهم مرتكزات السياسة الخارجية إتجاه إفريقيا[2]:

- التصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.
- القضاء على الاستعمار ودعم الحركات التحررية.
- توطيد العلاقات العربية الإفريقية في مجالات سياسية والاقتصاد.

ثالثًا: السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي.

تعتبر ليبيا دولة تقع في قلب الأحداث الدولية فهي همزة وصل بين مجموعة من الدوائر السياسية مما أدخلها ضمن المخططات الإستراتيجية للقوى الكبرى سواء كان ذلك أثناء الحقبة الاستعمارية أو في ظل القطبية الثنائية مرورًا بالأحادية القطبية التي تسود العالم حاليًا وعليه فتنصب دراستنا حول السياسة الليبية اتجاه الدول الغربية باعتبارها تسعى جاهدة من أجل إيجاد موقع لها في إفريقيا بهدف تنمية مواردها على حساب دور القارة، ومن ثمة

[1]– صالح حمراوي، "السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية"، **السياسة**، ع 6232، 1985.

[2]– محمود دريدي، **مرجع سابق**، ص 158 .

الحديث عن الخارجية الليبية في ظل المنظمات الدولية كونها الأقوى والأكثر تأثيرًا والأبرز على الساحة الدولية:

أ- دول الاتحاد الأوروبي:

لقد كانت العلاقات بين ليبيا ودول الاتحاد في البداية متينة بحيث قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية بإتخاذ مجموعة من القرارات ذات علاقة بالتعامل الدبلوماسي مع الدول الأوروبية، فعند النظر لهذه القرارات التي أصدرتها الخارجية الليبية نلاحظ أنّها أعطت أوروبا أهمية كبرى خاصة من واقع التأثير السياسي والاقتصادي لقارة أوروبا على ليبيا إلاّ أنّ هذه العلاقات لم تدم طويلا، إن بدأت بالتأزم منذ إتهام فرنسا ليبيا بتفجير طائرة (بوتا) الفرنسية على صحراء النيجر 1989م وكذلك إتهام الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بتفجير طائرة (بان أميريكان) فوق قرية لوكربي باسكتلندا 1988م، ومع ذلك يمكن القول أنّ ليبيا بعد هاتين الحادثتين تمكنت من استرجاع مكانتها في ظل هذه الدوّل خاصة مع كل من اسبانيا إيطاليا، اليونان، البرتغال وفرنسا، فقد وقعت العديد من الاتفاقيات مع هذه الدوّل خاصة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي[1].

ب- الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ وصول معمر القذافي إلى الحكم في 1969م والعلاقات الليبية الأمريكية في توتر دائم وذلك بسبب الإختلاف الإيديولوجي والإصرار على الدعوة للوحدة العربية ومناهضة الإستعمار والصهيونية، بالإضافة إلى التخطيط الأمريكي الذي كان يطمح في السيطرة على أرض ليبيا عن طريق الشركات العاملة في قطاع النفط. أخذت العلاقة بين البلدين منحنا تصاعديًا في التوتر وصلت إلى درجة الصدام المسلح على مياه خليج سرت 1981م وأعقب ذلك اتهام ليبيا بتفجير طائرة ركاب مدينة أمريكية المعروفة بحادثة لوكربي الذي نتج عنها فرض الحصار على ليبيا في 1993م من طرف مجلس الأمن بإرادة أمريكية بعد

[1]- **المرجع نفسه**، ص 158.

الأزمات التي مر بها البلدين تعود العلاقات للتحسن من جديد لتقوم ليبيا بالتعاون مع الولايات المتحدة في مجالات عدة خاصة في مكافحة الإرهاب والمجال الاقتصادي.

جـ- المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية سمة من سمات النظام العالمي الذي نشأ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذه المنظمات قد لعبت الدبلوماسية الليبية دروًا بارزًا على ساحتها وتتمثل هذه المنظمات في:

1- هيئة الأمم المتحدة:

انضمت ليبيا إلى المنظمة عام 1954م[1]، وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 أصبحت ليبيا موافق ومطالبات تجاه هذه المنظمة خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضايا التحرر والتنمية. استطاعت ليبيا في ظل الهيئة من إبراز تواجدها حيث تحصلت على منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين.

2- منظمة المؤتمر الإسلامي:

تعد ليبيا من الدوّل المؤسسة لهذه المنظمة، تنشط الدبلوماسية الليبية من خلال هذه المنظمة وذلك في إطار التواصل مع دول العالم الإسلامي وتنسيق المواقف معها وتقديم المساعدة خاصة في مسألة تسوية الخلافات والنزاعات.

3- منظمة عدم الانحياز:

انخرطت ليبيا في عضوية حركة عدم الانحياز عام 1969م وتعتبر من بين الدوّل الأكثر نشاط في المنظمة، وساهمت كثيرًا في تحقيق أهدافها خاصة ما يتعلق بدعم حركات

[1]- سالم حسين البرناوي، **السياسة الخارجية الليبية،دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والاهداف والعوامل والوسائل،** (بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية، 2000) ، ص 131.

التحرر الوطني. كما تمكنت ليبيا في هذه المنظمة من إنشاء ما يسمى مجلس تابع لحركة عدم الإنحياز[1].

جـ- المنظمات الإقليمية:

وتعتبر هذه المنظمات ميدانًا للدبلوماسية الليبية وتتمثل في جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي:

1- جامعة الدول العربية:

انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في 1953م وكانت تهدف من خلال ذلك لتعزيز التعاون العربي المشترك من جانب ومن جاب آخر خدمة أهداف السياسة الخارجية الليبية.

2- الإتحاد الإفريقي:

تم إنشاء الاتحاد في 09 أيلول 1999م بناءًا على طلب ليبيا بسبب التحديات التي كانت تواجهها وفي مقدمتها العقوبات المفروضة عليها حول قضية لوكربي، الأمر الذي جعل الخارجية الليبية تدفع بقوة لتشريع عجلة بناء الاتحاد الإفريقي، وهذا الأخير أثمر بالفعل في الضغط على الدول الغربية من أجل رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها والتعامل معها كدولة مؤثّرة في محيطها الإقليمي.

ومن أهداف السياسة الخارجية الليبية نجد:

- تحقيق الوحدة العربية أسمى في الدول التي تطالب بالاستقلال ذات المطالب الشرعية[2].

[1]- **المرجع نفسه**، ص 134.

[2]- علاء الدين زردومي، **مرجع سابق**، ص 112.

- الوصول إلى تحقيق مشروع القارة الإفريقية وتحقيق اتحاد إفريقي كبير خاصة فيما يخص التوجهات الخارجية لليبيا فقد عرفت تغيرات وتقلبات وهذا التغير الإيديولوجيات السياسية لصناع القرار في ليبيا.
- محاربة الاستعمار ودعم الحركات التحررية ماديا ومعنويا.
- التصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.
- دعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الكفيلة.
- بناء هيكل عربي على مستوى جامعة الدول العربية يعالج الخلافات العربية العربية.
- إيجاد هيكل سياسي وقانوني يحقق القومية العربية.
- إقامة روابط متينة مع الدول الإفريقية لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة.
- توثيق العلاقات العربية الإفريقية في مجال السياسة والاقتصاد.

من خلال دراستنا لاحظنا أن النظام السياسي في ليبسا شهد منذ قيام الثورة في سبتمبر 1969 تحولات هامة في إديولوجيته ومؤسساته التي مرت عبر مرحلتين إلاّ أنّ الهدف الأساسي لهذا النظام هو تحقيق الحرية الكاملة للشعب الليبي. كما سعت السياسة الخارجية الليبية في إيطار هذا النظام إلى إقامة علاقات على المستوى العربي والمغاربي وكذلك الإفريقي والدولي بالرغم من التغيرات والتقلبات نظرًا لتغيير الإيديولوجية السياسية لصانع القرار السياسي في ليبيا[1].

المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الليبي.

يعتبر النظام القبلي من أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة مكون أساسي من مكونات المجتمع الليبي، وقد لعب القذافي خلال فترة

[1]– **المرجع نفسه**، ص 113.

حكمه على هذا العنصر، لتثبيت سياسته من خلال السيطرة على القبائل وضمهم إلى حاشيته والتحكم فيهم.

المطلب الأول: النظام القبلي في عهد العقيد القذافي.

تتميز البنية الهيكلية للدولة اللّيبية في عهد القذافي بالصبغة القبلية والعشائرية القائمة على أساس التحالفات بين قبلية القذافي المعروفة بإسم "القذائفة" وبين قبائل أخرى مثل "رافلة" و"مقراحة"، وقد لعبت الولاءات دورا في رسم وتحديد سياسات البلاد.

سيطر القذافي على مفاصل العملية السياسية من خلال القبيلة حيث حرّم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

حسب الإحصائيات توجد بليبيا حوالي 140 قبيلة وعشيرة يمتد بعضها من مصر والبعض والآخر تونس، وتتمتع معظم هذه القبائل بنفوذ حقيقي[1] رغم أنّ في بداية استلام القذافي للسلطة كان معارضا للنظام القبلي بحيث اعتبره متخلفا ومرتبطا بالملكية الرجعية[2] ولكن مع مرور وقت قصير، تفطن إلى أنّه لا يستطيع الاستغناء بشكل كامل عن هذا النظام، الذي ظلّ محددًا اجتماعيًا هامًا، ومن أبرز هذه القبائل نذكر[3]:

- **الأشراف:** وتتمركز في مدينة "ودان" و"زويلة" وسط ليبيا، وهم من سلالة الإمام علي بن أبي طالب.

- **الورفلة:** وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

---

[1]- ميلاد الحارثي، سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا، في **http://dia.net/6707**:، تاريخ الاطلاع: 2015/10/02.

[2]- محمد رجب، هل القبيلة تعوق أم تدعم توجه ليبيا نحو الديمقراطية، في:

http://arabic.rt.com/prg/telecast /657738 ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/15.

[3]- منى حسن عبيد، **مرجع سابق**، ص ص. 32- 33.

– **القذافة:** وهي قبيلة معمر القذافي، وتتمركز في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغربان والزاوية الغربية، وتعد هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية، وكان يعتمد عليها القذافي في حماية أسرته.

– **المقارحة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط العربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي، وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحًا.

– **ترهونة:** ويضم عددًا كبيرًا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي طرابلس، وينتقي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

درشفانة: تعتبر إحدى أكبر القبائل الليبية وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس نظرًا لموقعها الجغرافي وتعتبر رشفانة قبيلة حضارية مدنية.

– **زناتة:** هي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي[1].

– **الطوارق:** هي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وترتكز هذه القبيلة في مدينة غات بأقصى الجنوب.

– **أول سليمان:** هي قبيلة تتكون من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وقران، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في النيجر وتشاد.

– **العبيدات والراعصة والعواقير والمسامير:** هي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

[1]– **المكان نفسه.**

97 % من سكان ليبيا هم العرب والبربر وتعتبر اللّغة العربية هي اللّغة الرسمية في ليبيا أمّا 3 % فتمثل نسبة ضئيلة من اختلاف الأجناس ويعتبر الدين الإسلامي هو دين الدولة أمّا فيما يخص التعليم فهو مجاني[1].

سعى القذافي إلى استغلال هذه التركيبة القبلية وذلك بانتهاج سياسة اللعب بموازين القوى القبلية والعمل على شراء الولاء القبلي، حيث يقوي قبيلة ويضعف أخرى بهدف تنفيذ مخططاته للسيطرة السياسية على المجتمع حيث قام في 1993م، بتأسيس "القيادات الشعبية الاجتماعية" التي هي مؤسسة تجمع زعماء القبائل في منظمة واحدة تحت سيطرة النظام.

ظلت ولا تزال القبيلة تمثل الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للإنتماء كالأحزاب والنقابات والجمعيات فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي منذ عمليات التصعيد والاختيار الشعبين رغم الطابع الغير الرسمي للإعلان عن هذه التوجهات وقد أدى ذلك إلى الإعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

يشهد عام 1977 تشكيل ما يسمى بـ "النوادي القبلية" بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي بتراكمها يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية، وكان الهدف منها مراقبة تحركات الشباب في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة. وفي مقابل روابط الشباب، تم إنشاء تنظيم "الحرس الشعبي" الذي يضم كبار السّن من القبائل يتطوعون لحمل السلاح والدّفاع عن النظام أو ما يسمى "بمكتسبات الثورة"[2].

ولم يكتفي القذافي بهذه السياسات، بل إنّه انتهج سياسة أخرى تقوم على تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد دراسة مسبقة لخصائص الجماعة القبلية

[1]– صالح محمد عمر أبو غريس، "لمحات عن التعليم في ليبيا"، في: **www.libya.com/news/indixphp** ، تاريخ الاطلاع: 2015/09/02.

[2]– **textid= 7993www.libya.com/news/index-php?ld=21** ،، تاريخ الاطلاع: 2014/03/09.

وتاريخها، يتم من خلال كل زيارة توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزدرها بهدف ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام دون إمكانية تمر الأفراد.

كان النظام القبلي في فترة العقيد يتميز بالعديد من الصراعات خاصة ما بين الشرق والغرب، إذ كان هناك تنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة وإن كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 ضد النظام الملكي، أصبحت معارضة ومصدرًا للإضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها، قاد كل ذلك إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وهجرة كذلك الكثير من المعنيين الذي يقدر عددهم حوالي ثلاثين ألف مهاجر إتجه معظمهم إلى أوروبا وهذا ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن، في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين الذي يؤدي إلى الإحتجاج والتمرد والقمع والإقصاء.

لقد استطاع القذافي من تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب أهلية، تلعب فيها القبائل دور مهم، وقد نجح في الحصول على دعم بعض القبائل.

علاوة على ذلك قام القذافي بطمس وانتهاك حريات العديد من القبائل كجماعات الأمازيغ والتيو والطوارق التي تعتبر من مكونات المجتمع الليبي، وترى نفسها شعوبا أصلية إلاّ أنّها في عقد القذافي كانت تعاني من تقييد في ممارسة ثقافتها بكل أشكالها وفي حريتها أيضا، فقد كان التيو يعانون من الفقر، مما أجبر أبنائها إلى الهجرة إلى الدوّل الأخرى بالإضافة إلى ضعف الهوية المكانية مقارنة بالهوية القبلية. كانت هذه الجماعات في عهد القذافي لم يكنوا مقربين من رجال الدولة، ولو يتولوا أ مناصب مهمة، فمثل نظام العقيد حاجزًا كبير أمام العمل الحركي للأمازيغ، فكان يتبنى أفكار ذات صيغة شمولية، فلم يعترف بوجود الأمازيغ كقومية قائمة بذاتها.

لقد استطاع القذافي من خلال سياسة الانقسامات القبائلية والعشائرية التي أثارها وأشاعها من التحكم في السلطة ولعب دور "الزعيم" في ليبيا.

المطلب الثاني: دور العامل القبلي في النظام السياسي.

يعد التكوين القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا على مر تاريخها، فقد قامت القبائل وزعمائها بقيادة الكفاح المسلح ضد المستعمر الإيطالي 1911- 1949، وعندما نجحت المقاومة في إجبار المستعمر الإيطالي على الخروج فقامت عائلة الإدريسي بتمثيل ليبيا في اجتماعات الأمم المتحدة بداية من 1949. وقام رؤساء القبائل بعقد عدة اجتماعات كممثلين للشعب في بني غازي للتوصل إلى دستور البلاد ويؤطر لأول ملكية دستورية، ولأوّل مرة في تاريخ ليبيا تم تشريع دستور يمثل قواعد أساسية لحفظ حقوق الأفراد العامة والخاصة تحت قيادة عائلة الإدريسي، لكن في سبتمبر 1961 قام معمر القذافي ومعه مجموعة من الضباط بانقلاب عسكري أعلنوا قيام الجمهورية التي ما لبثت أن تحولت إلى النظام الجماهيري 1977[1].

استمرت القبيلة في التأثير على العملية السياسية في عهد الرئيس الديكتاتوري معمر القذافي، حيث كانت الساحة السياسية تعاني فراغا كبيرًا في ظل غياب الدستور والقانون وانعدام القدرة على تكوين الأحزاب والنقابات وهو ما جعل القبيلة هي المظلة الوطنية الوحيدة التي يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة النشاط العام بصورة شبه مستقلة، ما أوجد قيادات شعبية اجتماعية كانت تعمل أساسًا على توفير الحماية، والحصول على الوظائف في أجهزة الدولة، كل حسب قوة قبيلته أو درجة قربة أو دلائه للنظام الحاكم[2].

وفي ظل غياب الدستور والقانون قامت القبائل بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة الحياة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبائل، وأنواع الاعتداءات أو العقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها.

---

[1]– آلان وودس، "الثورة المضادة في ليبيا بعد وفاة القذافي"، في:**www.libya.com/news/index.php**، تاريخ الاطلاع: 2015/12/22.

[2]–" ليبيا بعد القذافي، عوامل الإنقسام ودوافع الاتحاد"، في:**http://arabic.nt.com**، تاريخ الاطلاع:2016/01/21.

فازدهرت القبلية طوال حقبة العقيد القذافي التي امتدت أكثر من أربعين عامًا تحت مظلة النظام السياسي من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ومن خلال عمليات التصعيد والاختيار الشعبي للقيادات[1].

قام القذافي باستخدام عائدات النفط الهائلة والتي مثلت معظم أوجه الدخل للدولة الليبية منذ اكتشاف حقول النفط في نهاية الخمسينات في شراء ولاء القبائل من خلال توزيع بعض عوائد النفط مباشرة عليهم وعلى أعضاء قبيلتهم، وأيضا من خلال توفير نظام دعم مالي ومادي يقوم بتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية من غذاء وفرص تعليم وعمل بصورة شبه مجانية لجميع المواطنين، وعلى هذا الأساس استطاع القذافي طيلة عهده توظيف قبائل كبيرة وصغيرة في الشرق والغرب والجنوب حتى أنها تعهدت بالدفاع عنه إلى آخر لحظة في حكمه، ولكن سياسة الرشوة التي اتبعها القذافي واكبتها أيضا "سياسة قمع واضطهاد" وتفرقة بين المواطنون والقبائل، على حسب ولائهم لشخصه ولنظامه وأفكاره. هذا ما سبب في اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات.

لقد أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى وصول الخصومات الموجودة من قبل إلى حدتها نتيجة لسياسة القمع الممارسة ضد الشعب، فانقسمت البلاد إلى طرفين، الأوّل مؤيّد لنظام القذافي والآخر معارضا لنظامه[2].

حسب نظرة المحللون السياسيين، كانت القبائل تشكل خطرًا للنظام السياسي القائم، إذ كان هناك هوة كبيرة بين القبائل والنظام السياسي الليبي، خاصة قبائل ورشفانة، ترهونة وورقلة باعتبارها تمثل ثلث الشعب الليبي بالإضافة إلى الاضطهاد الذي عانت منه الأقليات

[1]– محمد عاشور م، **مرجع سابق**، ص06.

[2]– "المشهد الأمني والسياسي في ليبيا"، في:

www.aldjazera.net/knowledegate/newscoverage/2014/90، تاريخ الاطلاع: 2015/01/22.

الأمازيغية فمثل سقوط نظام القذافي فرصة ذهبية لهذه الأقليات من أجل الانتقام من سنوات الظلم والاستعباد[1].

لعبت الولاءات القبلية دورًا كبيرا في السياسة، بحيث كانت السبب في الانقسامات التي حدثت داخل النظام بالإضافة إلى التحول السياسي إلى العسكري نتيجة لإختلاف حول من سوف يحكم النظام، فبالرغم ما لجأ إليه القذافي من سياسات إلاّ أنّ حجم المظاهرات امتدت إلى باقي مناطق البلاد ما دفع بالسلطات الليبية إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين ولجأت كذلك الجاليات العربية والإفريقية المتواجدة في ليبيا ضد المتظاهرين، فقد أدّت هذه الولاءات باجتماعها من أجل محاربة نظام القذافي إلى دخول ليبيا فيما يسمى بالحرب الأهلية[2].

من خلال دراستنا لهذا المبحث نخلص إلى أنّ لقد استطاعت القبيلة التأثير على النظام السياسي وتغيير موازين القوة داخليا، بحيث أضرمت فوضى عارمة داخل دولة ليبيا من خلال انقسامات الولاءات القبلية بين مؤيد للنظام القذافي ومعرضيه ما أدخل ليبيا في حرب أهلية.

[1]– شريفة كلاع، "التهميش القبلي والطائفي، كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، **الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع5، 2014، ص 76.

[2]– "المشهد الأمني والسياسي في ليبيا"، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل الأول:

بعد دراستنا للمقومات الجغرافية والطبيعية التي تملكها ليبيا توصلنا إلى:

1- أنّ ليبيا تمتلك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي أو مقومات طبيعية، تجعل منها موقع جيوستراتيجي مهم في البحر المتوسط، وكذا ما تملكه من مقومات اقتصادية خاصة في قطاع النفط الذي يمثّل الركيزة الأساسية للإقتصاد الليبي من خلال جذب الاستثمارات ويجعل منه هدف استراتيجي للدوّل الأجنبية.

2- بعد تطرقنا إلى دراسة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي بعد إنقلاب 1969 توصلنا إلى أنّه نظام قائم على الفردية في الحكم، وأنّه نظام قبلي يقوم على القبيلة والعشيرة وأنّ المؤسسات السياسية فيه ذات هيكلية خاصة مغايرة لتصنيف الأنظمة السياسية العربية الأخرى.

الفصل الثاني
الأزمة الليبية وتداعياتها

تمهيد:

لقد شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث، التي لعب فيها الشعب دورا أساسيا في إسقاط الأنظمة الاستبدادية، التي دامت فترة حكمها طويلا، فقد كانت الأحداث التي عرفتها تونس ومصر بمثابة الدافع للشعب الليبي للقيام ضد نظام معمر القذافي، الذي دامت فترة حكمه 42 سنة الذي كانت فترة حكمه قبضة من حديد، إلا أن تصاعد الوضع في ليبيا وتحوله إلى نزاع مسلح، أدى إلى تدخل منظمات وقوى دولية وإقليمية ولعب ادوار رئيسية، ما انتهى نظام القذافي، وأدخل البلاد في فوضى عارمة، شكلت تحديات أمنية خطيرة على الدولة والتي انعكست على دول الجوار والإقليم، وعلى هذا الأساس تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى عوامل الأزمة الليبية من الجانب السياسي والأمني إضافة إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما الفصل الثاني سوف نتناول الفواعل المشاركة في الأزمة الليبية سواء فواعل خارجية أو فواعل إقليمية، أما المبحث الثالث سنخصصه لدراسة انعكاسات الأزمة الليبية داخليا وإقليميا.

المبحث الأوّل: الثورة الليبية وعواملها.

المطلب الأوّل: ثورة ليبيا 17 فبراير 2011م.

تأثرت ليبيا بالحراك الذي شهده الوطن العربي خاصة الحراك التونسي والمصري اللذان أطاحا بالرئيس التونسي زين العابدين والمصري حسني مبارك[1]، بالإضافة إلى انهيار ثقافة الخوف من السلطة وطغيان نظرة ديكتاتورية الأنظمة الفاسدة مما دفع الليبيين إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوق الإنسان[2].

بدأت التظاهرات في ليبيا في 17 فيفري 2011 ضد نظام معمر القذافي، ومع تسارع الأحداث بدأ الحراك يأخذ طابعا عنيفا أدّى للتصادم العسكري بين النظام ومعارضيه[3]، حيث تصاعد الوضع داخل ليبيا خلال شهر من الاحتياجات والمظاهرات السلمية إلى مواجهة مسلحة تدخلت فيها منظمات وقوى دولية، فتطور الأحداث في ليبيا التي تغير في موقف القوى والمؤسسات الدولية والإقليمية[4]، مما أدى لتدخل دولي بشرعية عربية ووفق قرارات الجامعة العربية ومجلس الأمن، فقد شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول مهمة حيث دعا وزراء الخارجية العرب في 12 مارس مجلس الأمن الدولي لفرض حصر جوي على ليبيا معتبرين أن النظام فقد شرعيته وتم الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي والتعاون معه[5].

وتفاعلا مع تصاعد الأحداث في ليبيا صدر القراران الدوليان رقما حيث تضمن أوّل إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، والثاني فرض حظر طيران فوق ليبيا أكّد على

---

[1]– أحمد سليم عبد الله، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستر، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013– 2014)، ص. 111.

[2]– نبيل شبيب، الثورات العربية والمواقف الأوروبية، **التقرير الاستراتيجي التاسع**، ص 389.

[3]– الاحتياجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص. 02.

[4]– محمد عاشور، **المرجع السابق**.

[5]– موقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمات العربية:

http://www.temehu.com/gna/un.u.libya.draft.aguementarabic.pdf.، تاريخ الإطلاع: 31/05/ 2015.

حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، حيث جاء التدخل العسكري لحلف الناتو في استجابة لطلب المعارضة الليبية وجامعة الدول العربية[1]، وفي 21 أوت 2011 تمكنت المعارضة الليبية من السيطرة على العاصمة طرابلس وخرج القذافي منها حتى يوم 20 أكتوبر عندما قامت قوات الناتو بقصف موكب القذافي وهو في طريقه لمدينة سرت وتم اعتقاله من قبل المعارضة ومن ثم قتله، وبعده أعلن المجلس الوطني الانتخابي تسلمه إدارة شؤون البلاد[2].

المطلب الثاني: عوامل اندلاع الثورة الليبية.

أولاً: العوامل السياسية والأمنية لثورة ليبيا.

لقد عرفت ليبيا منذ القديم التنافس الموجود ين ولايات الشرق والغرب على السيادة والمكانة، ففي فترة حكم القذافي، يمكن القول أنّ الولايات الشرقية خاصة بنغازي كانت من أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 ضد النظام الملكي، وقد أصبحت هذه المدن مصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ سبعينات القرن العشرين وما بعدها، والذي قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين بسبب الإقصاء والقمع[3].

يمكن القول أنّ طيلة فترة حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، حيث اعتمد في بدايته على إلغاء نظام القبيلة مبدأ من المبادئ الأساسية لثورته، إلاّ أنّه بعد ربع قرن من الحكم قام بإنشاء لجان شعبية لقيادات اجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية حيث استغل الخصوصيات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة حيث انتهج سياسة فرق تسد[4].

---

[1]– محمد عاشور، **المرجع نفسه.**

[2]– علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط2، 2012)، ص. 91.

[3]– إسحاق كفومبا سواري، **مرجع سابق**، ص 11.

[4]– الحاج محمد صلاح الدين، قراءة في أسباب وتداعيات الأزمة الليبية، في: **www.alintibaha.net/index.php**.، تاريخ الإطلاع: 2015/02/12.

فبالرغم من ايديولوجية القذافي القائمة على القومية العربية (سلطة الشعب ومناهضة الامبريالية والصهيونية) التي إدّعها منذ 1969، إلاّ أنه تحول إلى نظام أوليغارشي يعتمد أساسا على عائلته واللجان الثورية والقبائل الموالية له خاصة المنتشرة في المنطقة الغربية من مدينة طرابلس، والتي تعتبر مركز ثقل التي يعتمد عليها القذافي بالإضافة إلى قبيلة الأصلية القذافي وقبيلة المقارنة اللتان تتقسمان الثروات والمناصب، وعند حصوله على الريع النفطي عمل القذافي بالتلاعب على الخصوصيات بين القبائل والعشائر في ليبيا من أجل دعم بقائه في الحكم لفترة أطول، فقد قام بشراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي مع القبائل المتحالفة وتقاسم السلطة في مجال الإدارة والجيش، مع الحفاظ قبيلة القذافي على مركز الريادة في السلطة[1].

فالسياسة الخارجية الليبية وتغيراتها بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى وبين مشاريع وحدوية ثنائية حين ومشروعات اتحادية جماعية حين آخر ومساندة النظام العديد من منظمات وحركات التمرد في العالم والذي من خلاله قام بهدر ثروات الشعب الليبي ومن خلال سياسته والتعويضات في حين يعاني الكثيرون من الشعب الليبي الفقر والحرمان النسبي في عدة مجالات[2].

فقد عرف نظم القذافي غياب المشاركة السياسية وغياب حرية التعبير والرأي وحرية تأسيس مؤسسات المجتمع المدني وممارسة القمع ضد أي نوع من المعارضة داخل البلاد أو خارجها[3]، وذلك مع صدور قانون التجريم الحزبية عام 1972، الذي جعل تشكيل أحزاب وتنظيمات سياسية والانضمام إليها جريمة عقوبتها الإعدام[4]، ما أدّى لغضب الشعب من

---

[1]– فهد متولي، بعد خمس سنوات من الاحتجاجات كيف تعامل خارج مع الثورات الربيع العربي، في: **Fekr-online.com/Files/articles/attachments.** تاريخ الإطلاع: 2015/12/13.

[2]– محمد عاشور، **مرجع سابق**، ص. 12.

[3]– توفيق المدني، **الربيع العربي... إلى أين؟**، ط3، (مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012)، ص 61.

[4]– أحمد صلاح الدين، العطاء في ظل التغيير والتغيير في ظل العطاء (العطاء الاجتماعي في مصر وليبيا وتونس)، في: **amugtnnaa.comreport/item/9608.htm**، تاريخ الإطلاع: 2015/12/15.

الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب المحاسبة والحكم السيئ ما ساهم في غياب العامل الاتصالي بين الحاكم والمحكومين وبالتالي حصر القرارات داخل شخصية القذافي وأتباعه[1].

فقد بني نظام القذافي الأجهزة الأمنية بفضل الريع النفطي التي تقوم من خلالها العمليات القمعية ضد المعارضة والتي تشمل أنصار الملكية والإسلاميين والديمقراطيين لضمان بقاءه في السلطة وعلى ذلك[2] انتقدت منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث عبرت عن قلقها اتجاه الإختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء، وقمع الحريات والتهجير التي ذهب ضحيتها العديد من المواطنين[3].

تعتبر مدينة درنة التي تقع بالقرب من مدينة بنغازي مركز للمقاومة الإسلامية، وقد كانت مركزا لتجنيد الجهاديين الذين ذهبوا لأفغانستان لمحاربة السوفيات في ثمانينات القرن العشرين، وحين عودتها إلى ليبيا، قاموا بالانقلاب ضد نظام القذافي في التسعينات والذي أدّى لفرض النظام من بحة أبو سليم، ولما قامت الضحايا تلك المذبحة بالتظاهر ضد حملات الاعتقال المتكررة للمحامي المفوض انطلق شرارة الثورة الليبية في مطلع عام 2011، وانظم أهالي بنغازي للاحتجاجات بسبب الكراهية القبلية للقذافي[4].

ثانيا: العوامل الاقتصادية للثورة الليبية.

تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا من الدول العربية التي حققت تقدما في معدل التنمية البشرية، فهي تحتل المرتبة (55) في تقرير عام 2009 من بين 182 بلدا.

- وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2008 نحو 729 دولار أمريكي.

---

[1]– توفيق المدني، **المرجع نفسه**، ص 61.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 76.

[3]– فهد متولي، **المرجع نفسه**.

[4]– جون أوريرادلي، **ما بعد الربيع العربي**، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، 2013، ص 98.

- وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة من البالغين 15.5 سنة فأكثر حوالي 88.31%.
- وحسب البنك الدولي فقد ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي من 27.3 مليار دولار عام 1998 إلى 93.2 مليار دولار عام 2009[1].
- ومن جانب الأمن الاجتماعي فقد تمتعت ليبيا بدرجة عالية بفضل سياسات الدهم السلمي والتأمين الصحي، وفي تقرير صندوق النقد الدولي عام 2007 أشار لانجازات ليبيا في مجال التنويع الاقتصادي والنمو السريع في النشاط الغير النفطي (7.5%) والنمو القوي في إنتاج النفط (4.7%) عام 2006[2].
- حيث تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة عن 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، فبالرغم من هذه المؤشرات فيرى الكير أن ليبيا فقدت فرصا عديدة بنهضة شعبها وتقدمه منذ وصول معمر القذافي للحكم 1969، فالحكم الشخصي الذي اعتمده القذافي وعائلته المقربين وأتباعه، أدّى لحرمان الجماهير من عوائد الثورة في بلادهم واستخدامها في شراء الأنصار وقمع المعارضة[3].
- فقد قام القذافي بهدر ثروات الشعب الليبي على الانقلابات والمؤامرات خارج الوطن العربي وممارسته أبشع أنواع القمع والظلم وقام باغتيال خصومه السياسيين والتمثيل بجثثهم، إضافة لسياسته "خالف تصرف"[4].

[1]– الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا، **مرجع سابق**، ص 01.

[2]– محمد عاشور، **مرجع سابق**، ص 12.

[3]– **المكان نفسه**.

[4]– توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص 77.

- يسبب عدم الشعور بالعدالة في توزيع الثروات، ونهب الخيرات وبسبب غياب الأحزاب السياسية والمعارضة رجال الأعمال على أساس أنهم يحتكرون ميدان العمل التجاري ويحترقون مبادئ اشتراكية الشعب، مما زاد توتر الأوضاع داخل ليبيا[1].
- وقد قام القذافي وأولاده بتبديد ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة وتكديس ثوراتهم المالية في الغرب مستفيدين من الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة والتي قام تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال من طرف بعض كبار موظفي الدولة.
- إضافة إلى سيطرة أبناء القذافي على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية (الاتصالات، الاستيراد، والاستثمار الخارجي) في حين تلوى القذافي مجال النفط الذي يعتبره محرما على غيره، وبالتالي فمن هنا فيمكن اعتبار نظام القذافي نظاما أو ليغارشي والذي تحم فيه الأقلية التي تستحوذ على مصادر الطاقة والثروة في المجتمع، والذي أنتج بدوره نظاما تسلطيا والذي يحصر السلطة السياسية في الأسرة الحاكمة (الأب ثم الأبناء) ثم المقربين جدا ثم القبيلة[2].

وقد عبرت مجموعات على ليبية على الفيس بوك أن بلادهم رغم أنها تأتي في أوائل البلاد العربة الغنية بالنفط، إلاّ أنها تأتي في مؤخرته تقدما وإنها تبدوا كدول العالم الثالث الأكثر فقرًا.

التأثر بما يحدث في ثورات الربيع الربيع في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فكما كانت حركة ضباط يوليو 1952 ملهمة للإنقلاب في 1969 لليبيا، فقد كانت ثورة يناير 2011 في مصر ملهمة لشباب 17 فبراير في ليبيا، وذلك عن طريق التمرد والثورة على

[1]– منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص 39.

[2]– توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص. 76.

النظام وهذا ما يفسر انطلاق الثورة من مدينة بنغازي التي تأثرت بما يجري في مصر وهذا لقربها لها وتأثرها بالثقافة والسياسة المصرية[1].

المبحث الثاني الفواعل المشاركة في الأزمة الليبية.

المطلب الأول: الفواعل الخارجية.

لقد كانت المواقف الدولية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا مترددة في البداية، ولكن انحراف مساره وتحول الأحداث إلى نزاع مسلح أدّى إلى تدخل أطراف خارجية وإقليمية ولعب أدوار رئيسية في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي ومن أبرزها:

حلف الناتو:

لقد تعددت الاستراتيجيات والسياسيات التي تبنتها القوى الأجنبية للتدخل في العالم العربي نظرا لأهمية المنطقة جيوبولتيكيا واقتصاديا، حيث يعتبر حلف الناتو من بين أهم الوسائل التي تستخدمه الدول العظمى لتحقيق أهدافها.

لقد أدّت أعمال العنف والقمع التي قام بها النظام الليبي، واستخدام الأسلحة ضد المتظاهرين إلى تحرك القوى الدولية، فقد قادت فرنسا بدعم أمريكي حملة على الأمم المتحدة لاستصدار قرار يتيح بإسقاط نظام القذافي عن طريق القوة العسكرية، وقد صدر القرارين 1970 و1973 في 19 مارس 2011 مع امتناع الصين وروسيا وألمانيا عن التصويت وقد ورد فيهما أن الجماهيرية الليبية تشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين، والتدخل العسكري لحماية المدنيين في ليبيا، وقد بدأت العمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الو.م.أ وفرنسا وبريطانيا بعد ساعات من صدور قرار مجلس الأمن، تم قصف المراكز الحيوية للنظام الليبي والقواعد الجوية والقوات البرية للعقيد معمر القذافي، كما تم دعم الثوار بالسلاح وتقديم

[1]– محمد عاشور، **مرجع سابق**، ص 13.

التقنيات الفنية اللازمة تحت إشراف خبراء عسكريين أجانب، مما يدل على وجود مخططات مسبقة للقيام بكل هذه الأهداف[1].

الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية راضية عن علاقاتها مع النظام التسلطية في المنطقة العربية بما فيها نظام القذافي، ومع اتساع نطاق الاحتجاجات قررت سلب الشرعية الدولية من العقيد معمر القذافي ومواجهته عسكريا وإسقاط نظامه[2].

لقد بدأ التدخل الأمريكي في ليبيا عن طريق حشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات على نظام القذافي، وكخطوة أولى قامت بتقديم القذافي للمحكمة الجنائية على جرائمه ضد المتظاهرين وتجميد أموال في البنوك الأوروبية، حضر بيع الأسلحة الليبية من أجل ضرب تجارتها، وأخيرًا فرض حضر جوي والتدخل العسكري باعتباره الحل للقضاء على نظام القذافي، كما قامت جريدة نيويورك تايمز بحملة في نشر فضائح القذافي وأبناء لتوجيه الرأي العام الدولي والتنديد بوحشية النظام الليبي واستبداده بحق الشعب، الذي يفرض الواجب الأخلاقي للوم للتدخل ونشر الديمقراطية والحرية في ليبيا[3].

ومن هنا يمكن القول أن أهم الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لإسقاط النظام الليبي تتمثل في سياسة القذافي التي تتعارض مع السياسة الأمريكية، التي ترتبط بدعمه لحركات التحرر السابقة في أمريكا اللاتينية وإيرلندا ودعمه للإرهاب بالإضافة إلى نفوذ القذافي في إفريقيا، وحجم استثماراته في القارة ما جعله منافسا قويا للو م أ في القارة السمراء إضافة إلى نيته في توحيد العملة الإفريقية وإقامة قوة عسكرية إفريقية موحدة لحل النزاعات

[1]– أحمد سليم عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص 110– 111.

[2]– يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، **المستقبل العربي**، ص 12.

[3]– أحمد سليم عبد الله، **مرجع سابق**، ص 108.

في القارة ما يعني تهميش الدور الدولي، بالإضافة إلى استكمال مشاريع التجزئة في المنطقة العربية من خلال (مشروع الشرق الأوسط الكبير)[1].

فرنسا:

لقد تبنى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي موقف شديد اتجاه الرئيس اللّيبي، حيث اتجه مباشرة في التدخل في الشؤون الليبية، وذلك من خلال

الإنفراد بالضربة الإستباقية، التي تسمح له بالبروز كقائد لبلد رائد، مع مواكبة التغيرات على الساحتين الشمال إفريقية والشرق أوسطية، باعتبارها من الدول الغربية المعنية بهذه التطورات، سواءا لدوافع تاريخية من خلال احتلالها لشمال إفريقيا أو سياسية إستراتيجية من خلال القرب الجغرافي ولعب دور فعال في المنطقة ما يفسر خصوصية الموقف الفرنسي من ليبيا[2].

بريطانيا

لقد كانت بريطانيا على علاقات سياسية واقتصادية مع نظام القدافي، منها الإستثمارات الاقتصادية والنفطية[3]، وذلك منذ تخلي القذافي من تطويره لأسلحة الدمار الشامل في 2004، وعودة العلاقات الليبية مع الدول الغربية حيث أكدّ "توني بلير" فتح أفق جديدة للعلاقات الليبية الغربية، وبالتالي فإن العمليات العسكرية البريطانية ضد ليبيا كانت جزءًا من حماية امتيازاتها في ليبيا[4].

فقد عملت سياسة الو م أ مع فرنسا وبريطانيا على إسقاط نظام القذافي تحت اسم الديمقراطية والقضاء على الإستبداد والإرهاب، فالسباق نحو السيطرة على بلد مهم يعتبر من

---

[1]– جعفر المنصور، حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب الحوار المتمدن (ع، 92 32) في:
http://www.alhewar.irg، تاريخ الإطلاع: 11/ 01/ 2016.

[2]– براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية، إتحاد بمواقف متضاربة، في:
http ://aljazera.net/writers/images/201/05/14/1-1061175-1-34 ، تاريخ الإطلاع: 2015/12/15.

[3]– "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (أبريل 2012)، ص 10.

[4]– براء ميكائيل، **مرجع سابق**.

أولويات الصراع الاقتصادي الذي تخوضه الو.م.أ وبريطانيا وفرنسا ضد المنافسة الألمانية والحرب الاقتصادية ضد روسيا والصين والبرازيل والهند بالإضافة إلى موقع ليبيا القريب من دول تحتوي على ثروات طبيعية هائلة مثل: التشاد، مالي، النيجر) التي تحتوي على خزان هائل من اليورانيوم، وخوف أمريكا من وصول الشركات المنافسة الروسية أو الصينية إليه عن طريق القذافي، فهنا تظهر أسباب تدخل الناتو بزعامة الو م أ لإسقاط القذافي، فقد تبنت الو م أ سلاح سياسي دبلوماسي فعال بالمناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

فمنذ اليوم الأول لإنطلاق الثورة الليبية بدأ التخطيط في واشنطن وعواصم الغرب لرسم معالم إستراتيجية ما بعد سقوط القذافي، وبعد عدة أشهر على الثورة انطلقت في استثمار ما أنفقته على العمليات العسكرية ضد النظام القذافي وذلك بالإرتكاز على موارد الطاقة، بالإضافة إلى السيطرة على مناطق النفوذ في إفريقيا من خلال السيطرة على مقدراتها عبر المساعدات والقروض وإعادة الإعمار وتفعيل الاستثمار[2].

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية.

قطر:

لقد أحدثت مسار الثورات الشعبية العربية الكثير من التغيرات في ديناميكيات القوة والنفوذ في المنطقة العربية، حيث امتد تأثير تلك الثورات إلى الخصائص البنيوية للنظام العربي وذلك من حيث التغيير في نمط توزيع القوى بعد خروج العراق في 2003 وسقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، ليبيا واليمن في 2011، والتغيير في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السعودي – المصري، السوري، وإفساح المجال أمام دول عربية أخرى، للقيام بأدوار أكثر تأثير وفاعلية في الشؤون الإقليمية.

[1]– أحمد سليم عبد الله، **مرجع سابق**، ص 115.

[2]– نجلاء مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية، **تقرير الاستراتيجي التاسع**، ص 327.

يعد الدور القطري المتصاعد خلال انتفاضات "الربيع العربي" استمرارا لسياستها الخارجية الفاعلة والمتنامية التي رسمتها خلال العقد الماضي، حيث تحولت قطر إلى قوة إقليمية في موازين القوى بعد بروزها كمركز للثقل السياسي العربي في إدارتها لسلسة الثورات التي عرفتها المنطقة العربية، حيث أصبحت قطر تمارس أدوارًا كانت حكرا على القوى الإقليمية التقليدية[1].

لقد دعمت قطر الحراك في المنطقة العربية، وانتقلت من أدوار الوساطة التي أداء أدوار جديدة.

لقد برز الدور القطري في الحراك الليبي، عندما دفعت قطر دول مجلس التعاون الخليجي لإتخاذ موقف موحد من الأزمة الليبية داخل جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا، مما سهل إصدار قرار عن مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر طيران وسمح لحلف شمال الأطلسي بالتدخل ضد نظام معمر القذافي.

فقد اتضح دور قطر بالوقوف إلى جانب المعارضة في ليبيا، بعدما أظهرت تقاربها مع المقاربة الأوروأطلسية وتحالفها مع حلف الناتو[2]، حيث اعتبر العديد من المحللين السياسيين أن قطر كانت أول دولة عربية أعلنت فقدان نظام القذافي شرعيته وأول دولة عربية شاركت في فرض الحظر الجوي على ليبيا، بالإضافة إلى اعتراف قطر بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبي، وقد كان لها دورا بارزا في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي مهد لقرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا، وقد طالبت رئيس الوزراء القطري المجتمع الدولي بحماية المدنيين في ليبيا، وقد اعتبر أن مسألة تسليح ليبيا أمر طبيعي ليتمكن الشعب الليبي أن يدافع عن نفسه[3].

---

[1]– فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع11، (جوان 2014)، ص 41.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 41.

[3]– محمود سمير الزنتسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير ، (جامعة الأقصى، كلية العلوم السياسية، 2013)، ص 105.

اعتبرت قطر أن ليبيا الواقعة على البحر المتوسط أحد أهم موردي النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا، التي تصدر قطر إليها الغاز المسال بحرًا عبر السفن، وبالتالي تغيير النظام الليبي مكسبا واعدا لتولي قطر حصتها الأوروبية من الغاز، وفرصة لقطر لتشارك بفعالية في إمتلاك نصيب بالشركات النفطية والغازية الليبية مع فرنسا وإيطاليا مستثمرة في ذلك عوائد استثمارها السياسي والعسكري والمالي في إسقاط نظام القذافي،[1] وبعد وصول المجلس الانتقالي إلى الحكم في ليبيا بدأت الحكومة القطرية تترقب التطورات شأنها شأن الدول التي ساندت المجلس الانتقالي إضافة لمتابعة مشاريعها واستثماراتها وبدأت قطر خطوات الانعاش تلك المشروعات على آمال في الزيادة من الاستثمارات في ليبيا، وفي سياق التوجه القطري الاستثماري في ليبيا يتوقع المحللون بأن تستفيد البنوك والشركات القطرية من الاستثمارات في ليبيا باعتبار أنّ ليبيا تحتل المرتبة 12 من إجمالي الإنتاج العالمي، وقد أشار رئيس الوزراء القطري أن قطر قدمت مساعدات اقتصادية ومالية لليبيا تتراوح ما بين 400 إلى 500 مليون.

وبعد تجميد الأرصدة الليبية والمصاعب القانونية التي واجهتها ليبيا في بيع نفطها حيث لم يكن لدى المجلس الانتقالي مال كاف لدفع مرتبات الليبيين وتغطية السلع المدعومة مثل الخبز والغاز وغيرها عندما أخذت قطر بتسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي وتحقق 100 مليون دولار من العائدات منها، وإضافة إلى اعتماد السياسة الخارجية القطرية للدعم المالي واللوجستي، فقد ركزت على الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة على الحراك الليبي، فلم تكن قناة الجزيرة تعرض الأحداث والتطورات في ليبيا فحسب بل كانت تؤسس أيضا للدور القطري القادم، وذلك عبر جعل الجزيرة ومن وراءها يبدوا فقط كمساندين للحراك بل كلاعبين فاعلين في إنجاحه فبعد أسبوع من بداية الحراك الليبي بدأت

[1]– فاطمة مساعيد، **مرجع سابق**، ص 43.

الجزيرة في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره المعارضين بدلا من العلم الليبي الأخضر.

فقد أظهرت قطر وعيا ما بحدود قدراتها الذاتية لذلك تحالفت مع دول أخرى لتمرير مصالحها في ليبيا، باعتبار قوات مسلحة قوامها 12 ألف عسكري أ تلعب دورا عسكريا في المنطقة أو خارجها، وقد لعب انخراط الناتو في ليبيا دورا كبيرا في بروز الطموحات القطرية التي استخدمت لأول مرة قدراتها العسكرية في ليبيا.

كما عكست مشاركة قطر في حلف الناتو طموحاتها الإفريقية التي بدأت في إدارة ملف دارفور في سنة 2010 ومساندتها لحركة النهضة التونسية واستثماراتها في الملف المالي، حيث حصر ثوار الحركة لتحرير الأزواد (MNLA) وحركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) على مساعدات مالية من قطر[1].

وقد استفادت قطر من تعزيز حضورها في تفاعلات للمشهد الثوري العربي، حيث قامت بالدور الريادي في المبادرة الدبلوماسية في مجلس التعاون الخليجي في التأثير وفي الدعم العسكري والتقني للثوار الليبيين في الشرق والغرب لإنجاز الحسم داخل ليبيا[2].

تركيا:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام بالقضايا المحورية في الشرق الأوسط شمال إفريقيا وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 وإعلانه تبني سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة لتأكيد حضورها ومكانتها كقوة مركزية وكطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، إلاّ أن هذه السياسة واجهت تحديات عند اندلاع شرارات الربيع العربي والأمر الذي أخل بالتوازنات الإقليمية والدور التركي في المنطقة.

[1]– **المرجع نفسه**، ص 44.

[2]– **وحدة تحليل السياسات في المركز**، أبريل 2012، ص 10.

حرصت تركيا في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خيارتها تجاه أحد الطرفين فقد انتهجت في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "عدم إنتاج رد فعل" ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند حركة 17 فبراير إلاّ أن ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتواقف مع الحملة السياسية والإعلامية ضد نظام القذافي إلا بعد المجازر التي تم ارتكابها بحق الشعب الليبي.

لقد شكل العقد المنصرم أول خروج حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)، خاصة بعد احتلال العراق وظهور معضلة أمنية بالنسبة إلى تركيا على حدودها التركية، من هنا بدأت العدسة الجيوستراتيجية التركية تركز على الدائرة الشرق أوسطية كدائرة فاعلة في سياستها (متعددة الأبعاد) استطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعية على مستوى تطور العلاقات بينها وبين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بمستوى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدول التي وجد فيها الدور التركي ترحيبا مقبولا شعبيا لإعتبارات ثقافية عديدة[1].

انعكس التوجه التركي على العلاقات مع ليبيا، فقد وصل مستوى التبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 9.8 مليار دولار وأعلنت ليبيا أنها ستقدم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2031، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشديد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار وتم منحها للشركات التركية في هذا المجال، ومنذ عام 2010 دخل حيّز التنفيذ 160 مشروعا استثماريا تركيا في ليبيا.

أما على المستوى السياسي، ارتبطت تركيا مع القذافي بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومنها وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التدخل العسكري في قبرص عام 1974، وتعزيز العلاقات التركية الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة

[1] – "الموقف التركي من الثورة الليبية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** في: www.dohainstitue.org/File/Get/46b94F33، تاريخ الإطلاع: 2015/11/05.

العربية في سرتا 2010، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسة الثلاثية الأبعاد (العربي، الإفريقي، الإسلامي) وانطلاقا من ذلك، ونتيجة لتعاظم الفاعلية التركية في شمال إفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فسرت تركيا السعي لاستصدار تدخل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا، وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصة بعد أن أدت فرنسا على أن تكون الركيزة الأساسية لمعارضة أي تدخل حاصل في المساعي التركية للإنظمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويظهر ذلك من خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود عندما قال: نحن العثمانيون الجدد" في إشارة إلى تنامي الدور التركي في شمال إفريقيا على حساب الدول الكبرى، في 11/24/ 2010 لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد الرئيس نيكولا ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي.

وقد تكون الدوافع الرئيسية من جولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان في دول الربيع العربي (مصر، تونس، ليبيا هي خدمة المصالح التركية وخصوصا التطلع لأن تصبح أنقرة لاعبا إقليما فاعلا في شؤون المنطقة في ظل التغيرات النوعية التي أحدثتها الثورات في تلك البلدان والسعي التركي لتعميم نموذج حكمه في المنطقة، فهي تسعى إلى استعادة نفوذه ومجد "الإمبراطورية العظمى القديمة" في الدول العربية، ربما بعد تعثر الطموحات التركية للإنظمام إلى الاتحاد الأوروبي وليس أدل في نظر المراقبين من تأكيد أردوغان على علمانية الدولة ومحاولة التأثير على الإسلاميين في العالم العربي ودفعهم لإنتهاج المثل والطرائق التي يعتمدها حزبه للحكم في تركيا الذي تتمحور حول نظام سياسي معاصر لا تتداخل فيه الأدوار والوظائف بين المؤسسات السياسية والدينية، يستطيع الربط

بين الحداثة والعلمانية والإسلام، والربط بين النمو الاقتصادي وقيم الحرية والكرامة والديمقراطية[1].

أن برغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل إنتاج أي موقف تدخلي في ليبيا[2].

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية داخليا وإقليميا.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة داخليا.

لقد تسببت ثورة فبراير 2011 إلى ظهور ما يسمى بالصراع المسلح في ليبيا الذي أدى إلى إنهاء حكم معمر القذافي الذي استمر طول 41 عاما في عدة موجات من النزوح الداخلي وقد أدت الصراعات ما بين القوات الموالية للقذافي وقوات المعارضة إلى إخلاء المدن والقرى من السكان، وقد مكّن موت القذافي في أواخر أكتوبر ليبيا من دخول مرحلة جديدة من إعادة البناء السياسي، ففيما يتمثل تأثير الأزمة الليبية على المستوى الداخلي؟

أولاً: الأزمة على المستوى السياسي.

شهدت ليبيا خلافات عديدة على المستوى السياسي بسبب انهيار مؤسسات الدولة بالرغم من وجود ما يسمى بالمجلس الوطني الإنتقالي[3] الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة تسعى لجميع الشعب اللّيبية تحت سلطة مركزية واحدة في المستقبل وذلك بفعل صياغة الدستور الجديد إلاّ أنه فشل في تحقيق تماسك وتلاحم الأجزاء المكونة للنظام السياسي ما جعل المشهد السياسي في فوضى عارمة، حيث تعدى الخلاف

---

[1]– محمود أمين نظير أمين، "موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"، **العلوم القانونية والسياسية**، ع2، (2013)، ص 18.

[2]– الموقف التركي من الثورة الليبية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، معهد الدوحة، مارس 2011.

[3]– نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعيتها على الصعيد الدولي، في:

www.startimes.com/F.Jspx?t=33 818 733 ، تاريخ الإطلاع: 12/03/ 2015.

الذي يقع بين النظام والمعارضة السياسية في المناطق التي شهدت أزمات سياسية وتطورت إلى نزاع مسلح في مختلف مدن ومناطق البلاد ما أدى إلى تأخير في ملئ الفراغ السياسي والإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية قوية تعمل على فك النزاع، بل ظهرت ميليشيات وقبائل مسلحة تسعى إلى إزالة النظام القائم وجعل البلاد دوامة من الصراع كجماعة الأخوان الليبية التي تتغذى من النظام السابق والتي كانت مضطهدة من طرف نظام القذافي. ولقد سمحت ثورة فبراير فرصة لجماعة الأخوان المسلمين من التخلص من التهميش في عهد العقيد والنهوض من جديد، فقد تحولوا من عدوّ للسلطة في عهد القذافي إلى شريك حقيقي في حكم ليبيا الجديدة بتتويجهم بالإعلان عن تأسيس حزب العدالة والبناء الذي كان الهدف منه إسقاط الحكومة وتحويل المشهد السياسي إلى مسرح حقيقي للصراع بالإضافة إلى جماعات أخرى التي حوّلت الثورة إلى حرب أهلية بين مؤيدي القذافي والميليشيات المعارضة وتشير في هذه النقطة السيدة نبيلة بن يوسف أنه بسبب الفوضى الموجودة داخل النظام لم يتمكن المجلس الانتقالي[1] من ضمان الحقوق في المرحلة الأولى ما بعد الثورة الشعبية ما وّلد أزمات سياسية على رأسها أزمة توزيع الموارد، وأزمة الشرعية هذه الأخيرة التي تزيد من الصراع السياسي حول السلطة السياسية أثناء عملية التحول الديمقراطي، فالتنافس والصراع حول الشرعية الثورية والشرعية القانونية، فسح المجال لتهديد العملية الديمقراطية عن طريق انتشار الفكر المتطرف الذي يقود البلاد إلى انتشار ظاهرة الإرهاب[2].

نظرًا للتحديات السياسية التي تواجه البلاد في أعقاب القتال، توحدت المعارضة الليبية لبناء مؤسسات مؤقتة من أجل محاولة ضمان الاستقرار، فأنشأت ما يسمى بالمؤتمر الوطني العام[3] الذي يتألف من مجموعة من المنسقين على رأسهم: "محمود جبريل" الذي شغل منصب المجلس التنفيذي للمؤتمر، وعدد من شخصيات أخرى من بينهم "الترهوني"

[1]– نبيلة بن يوسف وآخرون، **ليبيا بعد القذافي، صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية**، (الإمارات العربية المتحدة، مركز المسبار، 2012)، ص 12.

[2]– مركز كارتر، المؤتمر الوطني العام الإنتخابات في ليبيا، **التقرير النهائي**، 7 يوليو 2012، ص ص 13– 16.

[3]نبيلة بن يوسف وآخرون ، **مرجع سابق**، ص ص 14– 16.

"عبد الرحيم الكيب" و"محمد المقريف" الذي حصل على الدعم، إلاّ أنّ هذا المؤتمر واجه تحديات كبيرة لخلق دولة جديدة برمجته لإنتخابات مبكرة بطلب مساعدة من الخبرات الدولية. وجد المؤتمر الوطني العام نفسه أمام مواجهات من قبل الميليشيات المتنافسة، ما وسع المجال في تفاقم التصدعات السياسية بين مختلف الجهات والمقاطعات الشرقية والغربية (طرابلس، بنغازي) ليبدأ بذلك عصر الإغتيالات السياسية في ليبيا باغتيال زعيم التمرد العسكري "عبد الفتاح يونس" في بنغازي، ما صعب المهمة للمؤتمر الوطني العام على الإسراع في تهدئة الأوضاع نتيجة الفوضى المنتشرة داخل البلاد ما جعل المؤتمر يعتمد على الثوار ليوفر الحماية.

يتميز الوضع السياسي منذ سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات الإرهابية بتقسيم السلطة الوهمية في ليبيا إلى سلطتين، سلطة الإسلاميين المتطرفين الذين يسيطرون على المنطقة الغربية والجنوبية بالاعتماد على "المؤتمر الوطني"، وحكومة "عمر الحاسي" المنبثقة عنه من جهة، وسلطة مجلس النواب (صاحب الشرعية الدولية) وحكومة "عبد الله الثني" المنبثقة عنه، اللذين يدعمان "عملية الكرامة" التي يقودها اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" في المنطقة الشرقية من جهة[1].

هذا الإنقسام أوجد له حالة من الفوضى على واقع البلاد انعكس بدورها على الواقع الأمني والسياسي في البلاد، مما تسبب في مزيد انتشار السلاح، داخل المدن والقرى والتجمعات السكانية والمنافذ المختلفة.

علاوة على ذلك تكوين الميليشيات المسلحة التي بسطت سيطرتها على الأحياء والشوارع والقرى، ممّا أدى إلى تكرار النزاعات المسلحة بينها، وإزهاق العديد من الأرواح البريئة.

[1]– صالح إبراهيم، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، **العرب**، العدد 9795.

مع غياب واضح للدولة تجسد في عدم تمكن أجهزة القضاء والشرطة من أداء مهامها وتعطيل العمل بالقوانين حيث تنتشر بالعاصمة طرابلس بنغازي ومختلف المدن أعمال الاغتيال والنهب والاختطاف، كما لا تتوزع هذه المجموعات عن استهداف وتصفية القضاة ورجال النيابة ورؤساء المحاكم والنيابات والمستشارين واغتيال وخطف المحامين[1].

وفي سياق آخر، فإنّ ضعف السلطة المركزية جعلها تتخلى عن حماية بعض المرافق السياسية والحيوية لفائدة الميليشيات التي تتصارع فيما بينها من أجل المنافع الخاصة، مثل صراعها حول السيطرة على الموانئ النفطية والمطارات والحدود بالإضافة إلى نشوب النزاعات القبلية بشكل لم يعرفه التاريخ الليبي من قبل وانتشار الفتن.

جل هذه المعطيات تحيل إلى أنّ ليبيا مقسمة إلى شبه دويلات مستقلة عن بعضها البعض تديرها ميليشيات لا ترتبط بالسلطة المركزية، خاصة في المدن التي تعتبر نفسها انتصرت في ثورة فبراير 2011، مثل مصرانة والزنتان، الأمر الذي أدى إلى تصاعد النزاعات الانفصالية بهذه المناطق.

ثانيا: الأزمة على المستوى الأمني.

على الرغم من أنّ ليبيا تخلصت من حكم الاستبداد والديكتاتورية، لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة نظرًا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون الأمر الذي خلق صراعات بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، فالدولة الليبية عاجزةً كل العجز على رفض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة[2].

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، فقد عاشت ليبيا أوضاعًا أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها، انقلاب أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل

---

[1]– **المرجع نفسه.**

[2]– ماجدي يازجي، ليبيا انقلاب أمني وانتشار للسلاح وتعدي الكتائب، في:
www.africa.libya.dz، تاريخ الاطلاع : 10/ 10/ 2013.

لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم توافق سياسي يشكل دعامة البلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة، فالظروف الأمنية المتردية ساهمت بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في ظهور جماعات مسلحة التي لقيت دعما من دول عديدة مثل قطر وتركيا ما مكّنها من تكوين ميليشيات مسلحة وفرض نفسها بقوة السلاح مثل مليشيات فجر ليبيا في طرابلس وأنصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش.

دخلت ليبيا التفوق المظلم الذي كان نتيجة الإضطراب الأمني[1]، الذي مس كل بؤر البلاد التي تعاني من مشاكل وخيمة، في ظل غياب حكومة قوية تسعى لفرض سلطتها إضافة إلى تفاقم العنف بالمنطقة الشرقية ما أدى إلى ضعف الحراسة في الحدود الذي سهل تنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والانجاز غير المشروع وانتقال المسلحين عبر الساحل الإفريقي والشرق الأوسط.

علاوة على ذلك فليبيا تعرف قوة واستقلالية الجماعات الثورية المسلحة وفي المقابل تعرف ضعف الجيش الرسمي والشرطة النظامية بالرغم من محاولة الحكومة المركزية من اظهار نوع من السيطرة على العديد من هذه الجماعات في البلاد إلاّ أنّ ذلك أدى إلى ميلاد كيانات أمنية جديدة تميّزت بوجود مجموعة من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية وضعف الولاء للحكومة المركزية، فتميّز الواقع الأمني الليبي بسلسلة من الخصومات والمنافسات الشخصية، والتنافس البيروقراطي على الموارد.

جرى دمج الغالبية العظمى من الجماعات المسلحة في ائتلافين: اللجان الأمينة العليا وقوة درع ليبيا واللتان تحصلان على روايتها من وزارة الداخلية ورئاسة الأركان ويخضعان لسلطتهما على التوالي. كما أصبحت قلة لا بأس بها من الجماعات جزءًا من جهاز الأمن

[1]– فريدريك ويري، بناء قطاع الأمن في ليبيا، **المسلح**، ص 01.

الوقائي، وهو قوة لمكافحة التجسّس تخضع إلى رئيس الأركان وهناك حرس الحدود ومجموعة أخرى مسؤولة عن حراسة المنشآت الحيوية[1].

من الجانب النظري يفترض لهذه الوحدتين (اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا) أن تزيد عدد الجيش النظامي بالشرطة، لكن الواقع يشير إلى أنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، ويسعى بعضها إلى تحقيق أجندات إيديولوجية وسياسية، في حين يبقى البعض الآخر وجهات نظر محلية وفردية أو إجرامية في بعض الأحيان.

أخذت القوات المسلحة وقوات الشرطة مكانة ثانوية بالمقابل شبه العسكرية الأخرى وهو ما كان يجسد النظام القائم في السنوات الأخيرة من حكم القذافي.

فقد تنازلت قوات الجيش والشرطة آنذاك عن مهامها التنفيذية للكتائب الأمنية التي كان يقودها أبناء القذافي وجهاز الأمن الداخلي المسؤول أمام مكتب القذافي مباشرة[2].

ويعود امتلاك الجماعات المسلحة لقدر كبير من السلطة مقابل الضعف الذي يعاني منه قطاع الأمن إلى الحالة المزرية لقوات الأمن النظامية، فالقوات المسلحة الليبية عانت من الإهمال والتهميش في فترة حكم القذافي، الذي كان يخشى قدرة هذه الجماعات على تدبير الإنقلابات، فهي سيئة التجهيز والتدريب وتعاني من قلة الكفاءة في الرتب العليا ضف إلى ذلك نجد أن في بعض الأحيان أن الجيش لا يسيطر على منشآته الخاصة ولا يوجد تنسيق داخلي بين الكتائب المكونة له، كما أن الجهود المحلية لتجنيد القوات (المسلحة) وتدريبها غير مكتملة وغير متناسقة، فعلاقات القوات المسلحة مع قوات درع ليبيا والقوات شبه العسكرية الأخرى عدائية في كثير من الأحيان.

لقد مثلت مشكلة انعدام الأمن في ليبيا خطورة كبيرة منذ عام 2011، وكانت لهذه المشكلة انعكاسات سلبية على جميع الميادين الأمر الذي أدى بالجهود الدولية لبناء

---

[1]–**المكان نفسه.**

[2]– إدريس محمد علي القناوي، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية في:
http://www.rand.org/nsid/ndi/centers/isdp.html ، تاريخ الاطلاع: 28/ 08/ 2014.

مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة للدولة والتي هي ضعيفة أصلاً وأدى إلى بروز جماعات مسلحة في كل بؤر البلاد وجعلت القيادات السياسية الليبية تحت التهديد المستمر لهذه الجماعات، كما حدث في خطف رئيس الوزراء الليبي على زيدات في أكتوبر 2013.

ويرجع انعدام الأمن في المقام الأوّل إلى فشل الجهود المبذولة لنزع سلاح المليشيات وإعادة تأهيلها بعد انتهاء الحرب، وقد اعترف كل من المستشارين الدوليين والقيادة السياسية في ليبيا على أهمية نزع السلاح، ولكن أي منها لم يكن قادرًا على تنفيذه، ونتيجة لذلك أصبح الجماعات المسلحة المسيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، كما أصبحت الحكومة المنتخبة تحت رحمتها ولذلك لا يمكن تحقيق أي تقدم على الصعيد الأخر حتى يتم استرجاع السيطرة الأمنية للدولة[1].

ثالثًا: الأزمة على المستوى الاقتصادي.

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الاقتصادية بفعل سيطرة الجماعات المسلحة والميليشيات على عدد من المناطق في المؤسسات الاقتصادية المهمة، منها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96% من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط بحيث هبط إنتاجه بشكل حاد في يوليو إلى 1.4 مليون برميل يوميا وبالتالي كان لهذا المؤشر وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكلة في إعداد ميزانية سنة 2014 انخفاض معدلات النفط، وهو ما كلف الخزينة العامة خسائر وخيمة، كما تراجعت قيمة الدينار الليبي إلى نصف قيمته[2].

لقد كان لسقوط نظام القذافي أثر كبير على الاقتصادي الليبي وخاصة في المجال البترولي، وذلك بسبب انخفاض معدلات الإنتاج فيها وسيطرت بعض الميليشيات والشركات الأجنبية عليها[3].

---

[1]– **المرجع نفسه.**

[2]– صالح إبراهيم، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، **العرب**، ع 9795، ص 01.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 02.

يوصف الوضع الاقتصادي الذي تمر به ليبيا منذ 2011، بالكارثي نتيجة سيطرة المجرمين واللصوص على الدولة ويمكن تلخيص المسببات الرئيسية التي أفضت إلى تأزم الوضع الاقتصادي في:

- ألحق النزاع في ليبيا دمارًا بالبنى التحتيّة والمنشآت المدنية والعسكرية والإنتاجية وتوقفت مشاريع التنمية.
- النهي المنظم للثورة النفطية وعدم انعكاس عائدات النفط الليبي ما بعد سقوط النظام على مستوى عيش الليبيين.
- اهدار المال العام عن طريق تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة منها قيام عصابات المافيا الدولية بمحاولة الوصول إلى الأموال الليبية المجمدة تحت ذريعة تتبع الأموال المهربة والمسروقة من أتباع النظام السابق، ولقد تأكد وفق مراقبيين أنّ الأمر يتعلق بالأموال المملوكة للمؤسسات الرسمية لليبيا. هذا بالإضافة إلى صرف مليارات الدولارات مقابل استجلاب عناصر نظام القذافي الذين غادروا البلاد.
- اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين والصناديق التي كانت تسدّد رواتب المتقاعدين والعاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود وعلى الرغم من تتالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوروبية والأمريكية بعد تجميدها، فقد آثارت هذه الأموال خلاف وأصبحت تتعرض للتهريب نحو الخارج بمجرد وصولها إلى ليبيا.
- انهيار المنظومة المصرفية، وبدء إبرام اتفاقيات مريبة تدخل ضمن إطار مكافأة حلفاء الحرب على ليبيا.
- اضطراب خطوط التصدير والاستيراد وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم إضافية واستحواذ الميليشيات على بضائعهم دون وجه حق بموانئ مصرانة وطرابلس

وبنغازي بالإضافة إلى سوء إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصا في أوروبا والولايات المتحد الأمريكية.

وقد جاء في تقرير صندوق النقد الدولي[1] أنّ ليبيا كانت تصدر 1.65 مليون برميل نفط يوميًا قبل الثورة، أمّا الآن فهي تصدر 600 ألف برميل فقط، وأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 63.6% علما أنّ ليبيا تعتمد على الإيرادات النفطية في موازناتها بنسبة 94.3%.

توصلنا من خلال دراستنا لتأثير الأزمة الليبية داخليا إلى أنّ استمرار تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية وسيطرة الميليشيات على معظم البلاد أدى إلى إنتشار فوضى عارمة على جميع المستويات في ظل غياب سلطة مركزية وضعف لجيش النظامي ما أدى إلى انتشار الفساد داخل جهاز وتعرض الشعب الليبي للاقتصاد والتهميش من جانب الحكام الجدد (الميليشيات).

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الليبية إقليميا ودوليًا.

منذ اندلاع الثورة الليبية في فبراير 2011، ظلت تداعيات هذه الثورة تنتج أثارها المدمرة على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصنيف ليبيا إحدى الدول المنهارة أو الفاشلة في ظل تزايد الأطراف المتصارعة وإستخدام كل الطرق على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع[2].

وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الثورة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له

[1]– جواد كاظم البكري، **التوازن العربية، ربيع عربي... تعريف اقتصادي**، (جامعة بابل، تخصص: كلية الإدارة والاقتصاد)، ص 06.

[2]– أحمد السيد النجار، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري"، **الأهرام اليومي**، 2015، ص 03.

هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات، واستكمل هذا المشهد المروع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أنّ حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في تحقيقها خلال العقود الماضية[1].

ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، فأمام تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في ليبيا واستشراء الفوضى والعنف خاصة بعد عملية اختطاف الرهائن من طرف المتشددين الإسلاميين والإستيلاء على مجمع الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية، أعلنت حالة الاستنفار القصوى على الحدود بعد تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، حيث إعتبرت الأزمة الليبية من أخطر أزمات المنطقة بسبب ما كانت تجهزه الجماعات الإسلامية الجهادية والتكفيرية المرتبطة بتنظيم "القاعدة" وتنظيم "داعش" في ليبيا من اعتداءات على تونس والجزائر، وتخوف السلطات الجزائرية من وقوع أحداث 11 سبتمبر جديدة، خصوصا بعد التحذيرات الاستخبارتية التي قدمتها واشنطن بخصوص ليبيا.

أعلنت القوات الجوية الجزائرية استنفار قواتها وقواعدها على الحدود مع ليبيا في إيطار خطة أمنية جديدة، بهدف مواجهة احتمال تعرض الجزائر لهجمات "إرهابية" تنطلق من ليبيا، وأبدى نظام بوتفليقة استعداده للتعامل مع أيّ كان بشرط ألاّ يتسرب المسلحون إلى أراضيها وألاّ يتم تصدير الفوضى من ليبيا إلى الأراضي الجزائرية[2].

كما تعتبر تونس هي الأخرى من الدول المتضررة من الأزمة، فسيطرة الدولة الإسلامية على مدن ومناطق في ليبيا المجاورة، سيهز استقرار تونس ويجعلها معرضة لخطر هي غير قادرة على مجابهة على جميع المستويات، فتمدد الدولة الإسلامية إلى ليبيا

[1]– توفيق المدني، "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار"، **سياسية**، ع 5153، ص 19.

[2]– أحمد سليم عبد الله، ، ص ص 110– 111.

المجاورة جعل خطر اختراق الحدود التونسية[1]، مسألة وقت خاصة في ظل وجود مجموعات محلية موالية لتنظيم "القاعدة" وجيش تونسي ذو التسلح المحدود[2].

وبالتالي من الصعب عليه فرض رقابة جوية وبرية على الحدود المشتركة مع ليبيا الممتدة على 500 كلم ولاسيما أمام تصاعد الصراع العنيف بين الدولة الإسلامية وكتائب معمر القذافي، ولا طاقة اليوم للدولة التونسية التي أنهكتها أربع سنوات من عدم الاستقرار وانهيار الموارد الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من أعباء اجتماعية، اقتصادية وأمنية علاوة على ذلك تشهد مصر هي الأخرى باعتبارها دولة مجاورة لليبيا واقع غير مستقر نتيجة تهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، إذ تمثل التهديدات القادمة من الحدود الغربية لمصر عبر ليبيا واحدة من مصادر التهديد الآخذة في التصاعد للمصالح الوطنية المصرية لاسيما أنّ ليبيا تمر مثل باقي دول الربيع العربي بمرحلة من عدم الإستقرار والتغيّر العشوائي على جميع الأصعدة.

ومع تطور التهديد القادم من ليبيا في ظل النزاع العسكري بين المليشيات المتصارعة هو ما راح يهدد الأمن القومي المصري[3] وهذا ما وضحه الأستاذ "شادي عبد الوهاب" الباحث بمركز المعلومات وإتخاذ القرار في المركز القومي والدراسات الشرق الأوسطية، يرى أن الأوضاع السياسية والأمنية في تدهور مستمر خاصة مع استمرار المواجهات بين المليشيات المرتبطة بالأحزاب الإسلامية وتلك الموالية لرئيس الحكومة، وتحالف القوى الوطنية، مما يدل على استمرار المخاطر الأمنية على مصر من الحدود الليبية، لاسيّما عند اندماج الميليشيات العسكرية التي لها صلة بتنظيم القاعدة في الأجهزة الأمنية في ليبيا

[1]– "هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية"، **العرب**، ع 9684، 2013، ص 02.

[2]– رشيد خشانة، "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار: مصر أولا ثم تونس ستستقبلان ارتدات الانفجار"، **العرب**، 2015، ص 01.

[3]– زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، **الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2014، ص 01.

ومشاركتها في تأمين الحدود الليبية الغربية والجنوبية، مما يزيد حجم المخاطر على أمن مصر[1].

كما أشار الأستاذ، إلى أنّ امتلاك هذه المليشيات مخازن كبيرة من الأسلحة المختلفة وارتباطها ارتباطا قويا مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وامتلاك عناصرها معرفة بطرق التسلسل والتهريب إلى داخل مصر ووجود معسكرات تدريب لعناصر جهادية قرب الحدود المصرية الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرًا للأمن القومي المصري.

كما أشار "خالد الحنفي" باحث مختص في شؤون الجماعات الإسلامية بالمركز الإقليمي للدراسات الإسلامية، أنّ مصر من أبرز دول الجوار الإقليمي تأثرًا بتنامي الجماعات الجهادية، خاصة في ظل وجود تشابكات جغرافية وسياسية وإيديولوجية بين التيارات الإسلامية بين البلدين، ويضيف أن بوصول التيار الإسلامي المتشدد والمعتدل في مصر بعد ثورة 25 يناير، وما زاد من مخاطرها بعد إسقاط حكم جماعة الأخوان المسلمون. ومن أبرز التهديدات التي عانت منها مصر:

- الاتصال المتبادل بين الجماعات الإسلامية المسلحة للعمليات الإرهابية، خاصة مع انضمام جنسيات متعددة للجماعات الجهادية، مما يزيد التوتر الأمني بين السلطة والجماعات المسلحة في سيناء.
- نمو الجريمة المنظمة من خلال تهريب السلاح على الحدود الليبية المصرية، خاصة أنّها تمثل قاعدة اقتصادية وتمويلية للتيارات الإسلامية في مصر.
- تحول بعض مناطق شرق ليبيا تحت سيطرة جماعات جهادية لمناطق آمنة للتيارات الإسلامية المعارضة للسلطة في مصر.

كما تعتبر مصر من بين الدول الأكثر تأثيرًا بسيطرة التنظيم على مدن ليبية، فبالإضافة إلى التوتر والتسليح والتجنيد بالقرب من حدودها الغربية، تم ذبح 21 من أبنائها

[1]– شادي عبد الوهاب، "الجوار الحدودي والأمن القومي المصري"، **المركز القومي للدراسات، شرق أوسطية**، ص 03.

وقد أنارت الجريمة ردود فعل شعبية قوية وضغوط على الحكومة من أجل الرد العسكري عليها، فقد كان موقف مصر لإعتماد الخيار العسكري لشن غازات على موقع الدولة الإسلامية في ليبيا[1].

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فستسبب عودة العمال المصريين من ليبيا أعباء ثقيلة على الدولة وهذا لعجز السلطات تأمين فرص العمل لهم أو ليبعضهم وهذا بسبب خوض مصر حرب ضد الجماعات المسلحة في الداخل، فهي من الدول الأكثر تضررًا من تداعيات الأزمة الليبية.

لقد شهدت ليبيا تدهورا أمنيا خطيرا، مما يهدد مستقبل الاستقرار السياسي فيه وكذا دول الجوار لها وقد تحولت بلدان الساحل الإفريقي التي تقع في الحدود الجنوبية لليبيا لمجرد بلدان ممزقة وهشة تتنازعها لانتماءات الطائفية والدينية والثورية لتكون ملجأ للقاعدة والحركات الإسلامية المتطرفة والتي تأتي من مالي هروب من القوات الفرنسية[2].

فتعدد المخاطر التي تهدد الساحل الإفريقي، فإنفجار النزاعات بالمنطقة يؤدي لزعزعة الاستقرار فيها إضافة إلى الأزمة في ليبيا، حيث تصبح المنطقة فضاءا لإنتشار شبكة الجماعات المسلحة الدولية التي تجد التسهيلات للتدريب العسكري وانتداب عناصر مقاتلة والقيام باغتيالات وعمليات تفجيرية وانتحارية واختطافات بالجملة وإنشاء معسكرات للتدريب.

من ناحية أخرى تعتبر المنطقة هشة أمنيا تسهر فيها المعاملات والأنشطة الغير مشروعة لتجارة الأسلحة والمخدرات والسيارات والسجائر والمواد الأولية والإتجار بالبشر ودفن المخلفات النووية وتكوين جماعات للترويج بالأفكار الإسلامية المتشددة ومنطلقا للهجرة الغير الشرعية وغسل الأموال.

---

[1]– رشيد خشانة، **المرجع نفسه**.

[2]– محمد عصام لعروسي، "الوضع المتدهور في ليبيا انعكاسات جيوسياسية"، **المغرب**، 2011، ص 04.

إن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل والصحراء الواقعة في الحدود الجنوبية لليبيا كبير، حيث أصبحت القبائل فيها غير قادرة على ضبط الأوضاع الأمنية ضد الجماعات المسلحة والعمل في تجارة المخدرات والتهريب وهذا سبب ضعف القوات المسلحة في البلدان الممتدة من تشاد إلى الحدود الشرقية لموريطانيا وصولا للنيجر ونيجيريا جنوبا رغم أن فرنسا وضعت ثقلها من أجل مساعدة الجيوش بالخبراء والأسلحة والعتاد والقواعد، إلا أن ما يضاعف الأخطار الأمنية على هذه البلدان هو صعوبة السيطرة على المناطق الحدودية، خاصة لما لجأت كتيبتان كأخطر كتائب القاعدة في المنطقة وهما "يوسف بن تشفين" و"طارق بن زياد" لكهوف مرتفعات المالي، فلقد حذّر الرئيس التشادي "إدريس ديبي" في صفيحة "لوفيغارو" أنّ" الجماعات المسلحة التي كانت بدون أرض أصبحت لديها موطن واسع في ليبيا وشمال مالي بما فيها معسكرات التدريب، فهي لم تكن تملك أسلحة وأصبحت تحصل عليها بسهولة بمختلف الأنواع والأحجام، كما أنها كانت تعمل في الخفاء واليوم أصبحت تعمل علنا وتعرض قوتها للتبشير وتطبيق الشريعة[1].

وقد أصبحت دول الساحل تهدد دول إفريقية متعددة، فقد لعبت دور كبير في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي الأمر الذي أدّى إلى زعزعة أمن البلاد في شماله.

وقد حذرت الأمم المتحدة لوصول الأسلحة الليبية إلى جماعة "بوكو حرام" المتشددة في نيجريا مع العلم بعلاقات هذه الجماعة مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والمشاكل التي تواجهها مع النيجر والتي ترفض تسليم الساعدي إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة وبالتالي فقد أصبحت هذه الجماعات تشكل نوعًا من استقطاب التطرف مما يجعل البلد خطر على نفسها وعلى جوارها، خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي[2].

[1]– رشيد خشانة، **المرجع نفسه**.

[2]– نور أوعلي، **مرجع سابق**.

وقد بينت التقارير خاصة بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي ومقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنس، وحادثة مركب الغاز الجزائري أن بعض قادة القاعدة متواجدون في هذا البلد ويستغلون الفرص للعمل المنظم والدعم بين تنظيمات القاعدية في ليبيا، نيجريا والصومال ومالي وفي كامل غرب إفريقيا وصولا لخليج غينيا.

أما على الصعيد الدولي فقد شكلت التحولات التي مرت بها منطقة شمال إفريقيا خلال هذه السنوات التي مضت في فرصة مواتية للتنظيم وتطوير آليات عملها لنشاطاتها العابرة للحدود والذي يتعدى حدود الدول إقليميا ودوليا ومع تنامي وصعود الدولة الإسلامية في العراق والشام، طموحاتها تتجاوز حدودها إلى منطقة المغرب العربي خاصة في ليبيا بسبب الفراغ الأمني وغياب الجيش الوطني، وبالتالي أصبحت تشكل تهديدا على الدول الغربية، فنشاط التنظيم في ليبيا ينفذ هدفه الإستراتيجي الذي يقوم بزعزعة استقرار الغرب فيما يعد أكثر النقاط ضعفا عبر تهريب اللاجئين من دول إفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا إلى السواحل الأوروبية، إضافة إلى أن زيادة الإقتتال بين عشرات الميليشيات داخل ليبيا وعلى حدودها مما يؤدي إلى تدفق المهاجرين إلى دول جنوب أوروبا[1]. إضافة إلى التخطيط للقيام بهجمات خارجية فتظهر قدرة هذا التنظيم للوصول إلى أهدافه ما حدث في باريس في شهر يناير 2015 عندما عمل الفرنسيان "سعيد كواشي" الذي دربه التنظيم وأخوه "شريف" إلى قتل 12 شخصا ضمن هجوم استهدف الصحيفة الصاخرة "شارلي إيبدو" وقد كانت هذه الصحيفة مدرجة في قائمة أهداف التنظيم منذ مدة طويلة، فقد تم ذكر اسمها في مجلة التنظيم الناطقة بالإنجليزية "إنسباير" "Inspire" لعام 2013. وتبين هجمات باريس مرة أخرى أن التنظيم يشارك بقوة في التخطيط للهجمات الخارجية وفي دعم الأطراف الأخرى التي ترغب في القيام بهذه الهجمات، وقد دعى "ناصر بن علي الآسي"، أحد كبار زعماء التنظيم بعد أسبوعين من الهجمتين، إلى شن ضربات لمبادرات فردية في البلدان الغربية،

[1]– تنظيم الدولة الإسلامية، أحدث ثورة في عالم الإرهاب، **التيليغراف**، 2015، ص 02.

والذي حذر فيها فرنسا لتداعيات عدائها للإسلام وعواقب اضطهادهم للمسلمين ومحاربتهم لهم، إضافة إلى إستهداف مركز "ويست غايت" التجاري في فيبراير 2015، بالإضافة إلى حجم التهديدات الإلكترونية المرتبطة بالتطرف، فحجم النشاط الإلكتروني الذي يمارسه تنظيم الدولة من الأمور المقلقة والتي لها أبعاد إستراتيجية ومدى خطورته مستقبلا ضمن شتات الإرهابيين الأجانب التي تتسم بالتنوع والانتشار[1] بالتالي ما شكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين وخطرا واضحا على الفئات السكانية الأكثر عرضة، حيث تسبب في مقتل وإصابة أعداد كبيرة من الأفراد. ما يعني تكاثف الجهود من أجل مواجهة التطرف الديني في العالم الإسلامي والذي يشكل انعكاساته على المستوى الدولي.

لقد استخلصنا في هذا الفصل الأسباب الأساسية للتدخل الأجنبي في ليبيا والأطراف الفاعلة فيها والمتمثلة في حماية مصالح القوى الكبرى وبالتالي فقد أدى التدخل في ليبيا إلى إدخالها في حالة من الفوضى بسبب الفراغ الأمني داخل ليبيا حيث أصبحت يشكل تهديدا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

[1]– التقرير السابع عشر لفريق الدعم التحليلي، ورصد تنفيذ الإجراءات المقدم عملا بالقرار 61 21 (2013) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط به من الأفراد والكيانات، ص 04.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد استخلصنا في هذا الفصل أن:

- اعتماد القذافي على أبناء قبيلته القذاذفة وحصر العملية السياسية الامتيازات في شخصية القذافي وأتباعه المقربين أدى لحرمان بقية القبائل من التمتع بذات الامتيازات ما ولد استياء كبير لدى تلك القبائل ما أطلق شرارة الثورة.
- هدف الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية تمثلت في حماية مصالح القوى الكبرى والإقليمية وبالتالي فقد أدى لدخول ليبيا في حالة من الفوضى وذلك بسبب الفراغ الأمني الذي سمح لانتشار الجماعات المتطرفة التي أصبحت تشكل تهديدا على المستوى الداخلي.
- إن تنوع الفواعل واللاعبين في الأزمة الليبية سواءا داخليا أو خارجيا أدى إلى تأزم الأوضاع وانتشار احد أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تمثل هاجسا امنيا قوميا وإقليميا وحتى دوليا يهدد امن المجتمع والدولة لفوضى انتشار السلاح.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراسة النظام السياسي الليبي والتركيبة الاجتماعية التي يتكون منها النظام القبلي الليبي وأهم العوامل الأساسية التي أدت إلى انفجار الأزمة الليبية في 17 فبراير 2011 والتي أدت إلى إسقاط نظام القذافي توصلنا إلى أن:

– عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في إدارة العملية السياسية حيث حصر عملية صنع القرار في الرئيس وعائلته وأتباعه، وعمل على تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب من دون مشاركتها في إدارة أمور البلاد.

– اعتماد القذافي على أبناء قبيلته القذاذفة وحصر الامتيازات في أبنائها وحرمان بقية القبائل من التمتع بذات الامتيازات قد ولد استياء كبير لدى تلك القبائل.

– بالرغم من المؤسسات التي صنعها القذافي تحت اسم المؤتمرات واللجان الشعبية لإدارة أمور الدولة، إلا أن تلك المؤسسات عجزت بالكامل عن أداء أي وظيفة سوى تنفيذ رغبات القذافي والمصادقة على ما يطرحه دون النظر لمصالح الشعب الليبي.

– أين أشعل شرارة الشعب الليبي في منتصف فبراير 2011 ما نتج عنه ممارسات غير إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان المتمثلة في استخدام العنف المفرط و الأسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين مما أدى لفقدان نظام القذافي شرعيته الدولية خاصة بعد الاعتراف الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي وإصدار القرارين 1970 و 1973 القاضي بفرض الحظر الجوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين.

– رغم قرار الأمم المتحدة بشرعية التدخل الإنساني في ليبيا إلا أنه عبارة عن غطاء إيديولوجي لتحقيق مصالح الدول الكبرى وانتهاك سيادة الدول الضعيفة.

– إن حسم الموقف في ليبيا يعود إلى تدخل القوى الدولية المتكونة من حلف الناتو وبعض القوى الإقليمية وانحيازهم إلى جانب الثوار الذين قدمت لهم الدعم المادي واللوجستي

والإعلامي بهدف انتهاء حكم العقيد معمر القذافي بسبب تعارض سياستها مع سياسة القذافي.

– إذا كانت مفاهيم حقوق الإنسان والتدخل الإنساني عبارة عن إيديولوجية غربية وورقة رابحة في يد الدول الغربية لتحقيق مصالحها وإطماعها فان انهيار الدولة مثلت البيئة المناسبة لتبرير وإضفاء نوع من الشرعية أخلاقيا على التدخلات الخارجية.

– إن تدخل حلف شمال الأطلسي وانخراط قوى إقليمية كان بدوافع سياسية واقتصادية أين عملت الدول الغربية في إسقاط نظام القذافي الذي كان يمثل تهديدا لمصالح الدول الغربية بالإضافة إلى المحافظة على امن الطاقة بالنظر إلى حجم الاحتياط الكبير الذي تتمتع به ليبيا من النفط والغاز الطبيعي.

– لقد ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، ولقد فتح الباب لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد وهذا واضح على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ولكنه يظهر أيضا على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي نظرا لغياب دولة مركزية تفرض وجودها ما أدى إلى انتشار الفساد داخليا وانتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على امتلاك وسائل القهر الشرعي.

– لقد خلق الوضع الداخلي الليبي الحالي حرب القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة الإرهابية نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار كما أصاب دولا افريقية متعددة الأمر الذي أدى إلى زعزعة استقرار تلك الدول ما جعل البلد خطرا عليها وعلى دول الجوار.

الملاحق

الملحق رقم (1): **(أ)**

قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2011/03/12
بشأن

تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- وبعد التداول فيما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين،
- وإذ يأخذ علماً بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،
- وإذ يؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 وكذلك بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ،
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي،
- وإذ يذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية،

يقـــرر

1- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

2- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

3- تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

4- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

(ق: رقم 7360 – د.غ.ع – 2011/3/12)

الملحق رقم (2): **(أ)**

الأمم المتحدة

S/RES/1970 (2011)*

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2011

القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين،

وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،

وإذ يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بما في ذلك قراره إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها، حيثما أمكن،

---

* أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية (١٠ آذار/مارس ٢٠١١).

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب)

وإذ يعتبر أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يعرب عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه من الأنباء التي تفيد بوجود نقص في الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى،

وإذ يذكّر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها،

وإذ يشدد على ضرورة احترام حريتي التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام،

وإذ يؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، ويشمل ذلك القوات الخاضعة لسيطرتهم،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقتضي أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب يقدمه مجلس الأمن لهذه الغاية،

وإذ يعرب عن قلقه على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتخذ تدابير بموجب المادة ٤١ منه،

١ - **يطالب** بوقف العنف فورا ويدعو إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان؛

٢ - **يهيب** بالسلطات الليبية القيام بما يلي:

(ج)

(أ) التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين البلاد فوراً؛

(ب) ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب وأموالهم وتسهيل رحيل من يرغبون منهم في مغادرة البلاد؛

(ج) ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها، مرورا آمنا إلى داخل البلد؛

(د) القيام فورا برفع القيود المفروضة على وسائط الإعلام بجميع أشكالها؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون، قدر الإمكان، في إجلاء الرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد؛

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية

٤ - **يقرر** إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٥ - **يقرر** أن تتعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب ذلك النظام، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام؛

٦ - **يقرر** أن الرعايا، أو المسؤولين الحاليين أو السابقين، أو الأفراد القادمين من دولة خارج الجماهيرية العربية الليبية وليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة في جميع ما يُزعم وقوعه من تصرفات أو أعمال تقصير ناجمة عن العمليات التي ينشئها أو يأذن بها مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية أو تكون متصلة بها، ما لم تتنازل الدولة صراحة عن تلك الولاية القضائية الحصرية؛

٧ - **يدعو** المدعي العام إلى إفادة المجلس بالإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار في غضون شهرين من اتخاذه ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك؛

الملحق رقم: (3) **(أ)**

الأمم المتحدة

S/RES/1973 (2011)

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين **وإذ يؤكد من جديد** أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم **وإذ يحث** هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب)

الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى معنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرّضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجّهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، **وإذ يشدد** على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد قلقه إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، **وإذ يرحب** باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، **وإذ يدعو** المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصرا هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطالب** بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد** على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي **ويحيط** علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب** السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

الملحق رقم (4):

ليبيا ودول الجوار

المصدر: www.sasapost.com، تاريخ الإطلاع: 2015/03/20.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1- باللّغة العربية:

- الكتب:

1. الأسود، الطاهر شعبان. **علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
2. أوريرادلي. جون، **ما بعد الربيع العربي،** livre.2013
3. البرناوي، سالم حسين. **السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل.** بنغازي: مركز البحوث، 2000.
4. البكري، جواد الكاظم. **التوازنات العربية، ربيع عربي، تعريف اقتصادي.** بابل: كلية الإدارة والاقتصاد.
5. بن يوسف ، نبيلة وآخرون. **ليبيا يعد القذافي، صراعات التيارات ومخاوف الحرب الأصلية.** الإمارات العربية المتحدة: مركز المسيار، 2012.
6. بولقمة ، الهادي مصطفى و اخرون . **الجماهيرية دراسة في الجغرافية.** طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوقيع والإعلان، 1995.
7. حرب، علي. ثورات القوة الناعمة في العالم العربي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012.
8. حمدان، جمال. **الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
9. الرويلي، علي بن هلهول. **الأزمات تعريفها، أبعادها ،أسبابها.** نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية التدريب في قسم البرامج الخاصة، 2011.
10. شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات .** الجزائر: دار هومة، 2002.

11. عبد الكريم، منصور. **الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراق** . مصر: دار الكتاب العربي، 2012.

12. العزالي، محمد أبو القاسم. **الطرق والنقل البري والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية**. طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.

13. الغدامسي، محمد علي. **النفط الليبي، دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز الطبيعي**. بيروت: دار الجليل، 1998.

14. فاروق يوسف، أحمد. **القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية**. القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1995.

15. القذافي، معمر. **الكتاب الأخضر**. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، 1978.

16. الكتبي، ابتسام. **إلى أين يذهب العرب**. الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع، 2012.

17. المبروك، محمد. **جغرافيا ليبيا البشرية**. لبنغازي: منشورات جامعة قارنيوس، 1990.

18. المحيشي، عبد القادر وآخرون. **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**. بنغازي: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلانات، 2000.

19. المدني، توفيق. **الربيع العربي... إلى أين**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

20. معتوق، محمد أحمد. **المتغيرات السياسية الإقليمية الدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية**. القاهرة: دار قباء، 2008.

21. ميلاد عمر، المزوغي. **الربيع يزهر شوكا**.

22. الميناوي، رمزي. **رجل من جهنم**. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.

23. هنري، حبيب. **ليبيا بين الماضي والحاضر**. طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.

2- المجلات والمقالات:

1. "هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية"، **العرب**، ع9684، 2013.
2. إبراهيم، صالح. إيجاد حل الأزمة الليبية، خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، **العرب**، العدد 9795.
3. إسماعيل، الأمل دنيا. إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، **مواضيع وأبحاث سياسية**، العدد 3061.
4. الأسود، طاهر شعبان. علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة، **عربية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
5. ترتاني، محمود أنور. "القبائل الليبية ودروها في تقرير مصير البلاد"، **البيان**، ع2.
6. تنظيم الدولة الإسلامية، أحدثت ثورة في عالم الإرهاب، **التليغراف**، 2015.
7. حمراوي، صالح. "السياسة الخارجية الليبية، دراسة نظرية"، **السياسة**، ع 6232، 1985.
8. خشانة، رشيد. "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار مصر أولا ثم تونس تستقبلان ارتدادات الانفجار"، **العرب**، 2015.
9. الخطيب، رولا. "القبائل في ليبيا عامل هام ومؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد"، **العربية**، 2011.
10. شادي، عبد الوهاب. الجوار الحدودي والأمن القومي المصري، **المركز القومي للدراسات الشرق أوسطية**.
11. الشلوي، هشام. القبائل الليبية وعلاقتها بالثورة، **نون بوست**، 2015.
12. صالح، إبراهيم. "ايجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب"، **العرب**، ع 9795.
13. الصواني، محمد يوسف. **الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي**، جامعة طرابلس.

14. عاشور، محمد. الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، القاهرة.

15. عبد الله، عبد المطلوب أحمد. **المختار للعلوم الاقتصادية**، ع1، 2012.

16. عبيد، منى حسن. "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **الدراسات الدولية**، ع2، العدد 51.

17. عقل، زياد. "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية"، **الأهرام للدراسات السياسية**، 2014.

18. فارس، علي محمد وآخرون. المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار، **محلية اقتصادية**، م1، ع1.

19. كلاع، شريفة. "التهميش القبلي والطائفي، كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، **الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع2، 2014.

20. لعروسي، محمد عصام. "الوضع المتدهور في ليبيا... انعكاسات جيوسياسية" **المغرب**، 2011.

21. المدني، توفيق. "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار"، **مجلة سياسية**، ع5153.

22. مساعيد، فاطمة. "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع11، 2014.

23. المنياوي، رمزي. رحل من جهنم، القاهرة، **دار الكتاب العربي**، 2012.

24. مهدي، محمد عاشور. قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة دراسات ومقالات، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، جامعة القاهرة.

25. النجار، أحمد السيد. "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري"، الأهرام اليومي، 2015.

26. نظير، محمود أمين. موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية"، **العلوم القانونية والسياسية**، ع2، (2013).

27. وودس، آلان. الثورة المضادة في ليبيا وفاة القذافي، مقال 2011.
28. التوزانات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**، 2012.
29. وحدة تحليل السياسات في المركز، 2012.

3- الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أبو الفضل، يوسف محمد مصطفى. **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**، رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: قسم الجغرافيا ، 2007.
2. بوخيشم، عبد الناصر عز الدين. **تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصادي الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة: الإسكندرية كلية التجارة 2002- 2003.
3. جمعة، عامر. **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الليبية تجاه إفريقيا العربية**، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط:كلية حقوق و علوم سياسية .
4. جمعة، عمار أنبية. **السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية 1994- 1995.
5. دريدي، محمود. **البعد الإفريقي للسياسة الخارجية (1995- 2009)**، رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011- 2012.
6. الرنتيسي، محمود سمير. السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير. جامعة الأقصى: كلية العلوم السياسية، 2013.
7. زردومي، علاء الدين. **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012/ 2013، 2013/ 2014.

8. الطوبي، سعيد صفي الديني. **مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياحية**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة: كلية الآداب 2001.
9. عبد الله، أحمد سليم. **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013/ 2014.
10. العقون، نادية. **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة للأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الحاج لخضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012- 2013.

4- التقارير:

1. الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (7): **فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 06 حزيران/ يونيو، 2011.
2. الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا. **(تقرير الشرق الأوسط، 2011)**.
3. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، 2012.
4. اسحاق كافوميا سوراي وآخرون، **نظرة نقدية في ثورات عام 2012 في شمال إفريقيا وتداعيتها**، تقرير المؤتمر، (أديس أبابا، أثيوبيا، الثلاثاء 2011).
5. التقرير السابع عشر لفريق الدعم التحليلي، ورصد تنفيذ الإجراءات المقدم عملا بالقرار 61 21 (2013) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط به من الأفراد والكيانات.
6. خصوصية الدبلوماسية الجزائرية بشأن الربيع العربي.
7. عاشور، محمد. نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعيتها.
8. مجموعة الأزمات الدولية، الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، ماي 2011.

9. المحافظة على وحدة ليبيا، التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم 115، ديسمبر 2011.
10. مركز كارتر، المؤتمر الوطني العام للانتخابات في ليبيا يوليو 2011، (التقرير النهائي: يوليو 2012).
11. مصرف ليبيا المركزي، تقرير حول ميزان المدفوعات الليبية 2010، الجماهيرية العربية الإشتراكية الليبية، إدارة البحوث الإحصائية، 2010.
12. منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، لندن، 2011.
13. نبيل، شبيب. الثورات العربية والمواقف الأوروبية، **التقرير الإستراتيجي التاسع.**
14. نجلاء مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية، **التقرير الاستراتيجي التاسع.**

5- مواقع الأنترنت:

1. أبو غريس، صالح محمد عمر. "لمحات من التعليم في ليبيا"، في:
www.Lybya.comindex-php p/d= 21textid=7993.
2. "القبائل تلعب دور الحكيم في الأزمة الليبية"، في:
www.afrigatenwes.net/content.
3. "المشهد الأمني والسياسي في ليبيا"، في:
www.alajazera.net/knowledgate/newsverage/2014/90.
4. القناوي، محمد إدريس علي. "ليبيا القنافي، عوامل الانقسام ودوافع الاتحاد"، في:
www.albilad.net/atrticle/detail?d=18768.
5. القناوي، محمد إدريس علي. "ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية"، في:
http://www.rand.org/nsid/ndi/enters/isdp.html.
6. الشلوي، هشام. "القبائل وعلاقاتها بالثورة"، في:
www.noonpost.net/content/66 17 ighl.

7. وودس، آلان. "الثورة الضادة في ليبيا بعد وفاة القذافي"، في:

www.jamaigres.com/albilad 102 4705.

8. وفاء، لطفي. "الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية"، في:

www.asharqaralarabi.org.uk/mrkaz/d-21-05-2012.pdf.

9. خالد علوي، العرداوي. "الربيع العربي، ثورات لم تكتمل"، في:

http://www.tenetu.com/un.4.lybiya.draft.agreement.arabic.pdf.

10. نور، أوعلي. "الأزمة الليبية وتداعيتها على الصعيد الدولي"، في:

www.startimes.com/f-jspx?=33733818.

11. يازجي، مجدي. "ليبيا انقلابات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب"، في:

www.africa.libya.dz.

12. "الحارثي ميلاد، سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا"، في:

http://diae-net/6707.

13. المسالك، في: **www.almasalik.com**

14. صلاح الدين، أحمد. "العطاء في ظل التغيير والتغيير في ظل العطاء" (العطاء الاجتماعي في مصر وليبيا وتونس)، في:

http://web.Facebook.com/notes/363166310376109.

15. صلاح الدين، الحاج محمد. "قراءة في أسباب وتداعيات الأزمة الليبية"، في:

www.alintibaha.net/index.php.

16. "الموقف التركي من الثورة الليبية"، في:

www.dohanstitute.org/File/Fiet/46b94F33.

17. المنصور، جعفر. "حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب"، في:

http://www.ahewar.org.

18. "موقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمات العربية"، في:

http://www.temehu.com/ gne/un-u-liby-draft-aguement arabic.pdf.

19. ميكائيل، براء. "أوروبا أمام الثورة الليبية: إتحاد بمواقف متضاربة"، في:
http://aljazera.net/mritems/inag/2011/5/14/1-1061175-1-34.

20. "معجم اللغة العربية المعاصرة"، في: **www.maajam.com/dictionary**.

21. متولي، فهد. "بعد خمس سنوات من الاحتياجات تكيف تعامل الخارج مع ثورات الربيع العربي"، في: **Fekr.online.com/Files/articles/attachements**

22. رجب، محمد. "هل القبيلة، تعوق أم تدعم توجه ليبيا نحو الديمقراطية؟"
http://arabic.com/parg/telecast/657738.

6- باللّغة الفرنسية:

- **Dictionnaire :**

1. Dictionnaire le petit Larousse, Paris, Français, 2008.
2. Randou house, **dictionary of english langauge**, (New York, 1969).

7- باللّغة الإنجليزية:

3. Kimberly suillivan, **Mauamman Alquaddafi's: Lybia**, (London: university, press, 2009).

الفهـــــرس

شكر وعرفان.

إهداء.

مقدمة 02

الفصل الأول: قراءة جيوسياسية لليبيا.

المبحث الأول: المعطيات الجغرافية والطبيعية لليبيا 13

المطلب الأول: دور العامل الجغرافي 13

المطلب الثاني: دور الموارد الطبيعية 17

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في ليبيا قبل ثورة 2011 20

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي لمعمر القذافي 20

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في النظام الليبي 25

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الليبية 33

المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الليبي 42

المطلب الأول: النظام القبلي في عهد القذافي 43

المطلب الثاني: دور العامل القبلي في النظام السياسي 47

الفصل الثاني: الأزمة الليبية وتداعياتها.

المبحث الأول: الثورة الليبية وعواملها 53

المطلب الأول: الثورة الليبية 53

المطلب الثاني: عوامل اندلاع الثورة الليبية 54

المبحث الثاني: الفواعل المشاركة في الأزمة الليبية 59

المطلب الأول: الفواعل الدولية اتجاه الأزمة 59

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية اتجاه الأزمة 62
المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية داخليا وإقليميا 68
المطلب الأول: تداعيات الأزمة داخليا 68
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة إقليميا ودوليًا 76
خاتمة 86
الملاحق.
قائمة المصادر والمراجع.

ملخص الدراسة:

منذ نهاية عام 2010، شهدت منطقة الشرق الأوسط حركات احتجاجية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، بدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برئيس النظام ونخبته في أيام قليلة سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج بإرهاصات الثورة، لتتعرض ليبيا شأنها شأن هذه الدوّل لتسونامي التغيير الذي أحدث تحول كبيرًا في تاريخ ليبيا السياسي وشكل منطلقا مهما على الساحة السياسية العربية والدولية، فقد أخذت تلك الأحداث منحنا دراماتيكيا خاصة بتصعيد الوضع الأمني بظهور المليشيات المسلحة التي لعبت دورًا حاسمًا في الإحاطة بنظام القذافي، ما أدى إلى انتشار فوضي أمنية في ظل غياب كامل للدولة وتغييب القانون، ما أدى بليبيا بالأخذ بمسار الحرب الأهلية التي مست دول الحوار خاصة الجزائر وتونس ما دفع بهذه الأطراف لتبعث سياسة الحوار، مع تدخل الدول الأجنبية لحل الأزمة الليبية، إلاّ أنّ ذلك لم ينجح بل اصطدمت بالواقع المأسوي للحرب الأهلية بزعامة الجماعات المسلحة.

Résumé :

Depuis la fin de l'année 2010, le moyen orient a connu des mouvements de protestations très forts, visant un changement radicale dans la situation d'un certains nombres de pays arabe, la première étincelle a commencer de la Tunisie et rapidement s'est dégénérer dans la mesure où elle a permis de renverser le président du régime tunisien et le déposer dans quelques jours.

Agi rapidement, épisode suivie de la tournure des événements dramatiques en Egypt., ce qui été un signe avant coureur d'entrainement de la révolution soumis la Lybie comme ces d'autres pays arabe au tsunami du changement, et ce dernier fut le grand tournant dans l'histoire de la Libye politique et une arène politique arabe importent et tour international. ces événement ont eu courbe dramatique particulières a aggraver la situation de sécurité , l'émergence des milices armés qui a joué un rôle crucial dans le renversement de régime de el Kadhafi , ce qui a conduit a la propagation du chaos sécuritaire en l'absence complet de l'état et l'absence de la loi, qui a conduit la Lybie en prenant le chemin de la guerre civil qui a toucher les pays voisin notamment l'Algérie et la Tunisie, ce qui a permet a ces pays a décrire une politique de dialogue avec l'intervention des pays étrangers pour résoudre la crise libyenne . Cette démarche ne fonctionne pas, mais celle si est entré en coalisation avec la réalité de la guerre civil tragique menée par des groups armés.